Yemen

تقرير وطني مرحلي عن تنفيذ اطار عمل هيوغو (2013-2015)

اسم نقطة الاتصال:	Greeting From Sana'a Majed Alrefai
المنظمة:	Ministry of Water and Environment
المسمى الوظيفي:	DG Of Environmental
البريد الإلكتروني:	majed.alrefai@gmail.com
رقم الهاتف:	+967 777603656

فترة التقرير:	2013-2015
حالة التقرير:	Final
اخر تعديل:	7 July 2014
تاريخ الطباعة:	23 April 2015
لغة التقرير:	Arabic

A National HFA Monitor update published by PreventionWeb

http://www.preventionweb.net/english/hyogo/progress/reports/

النتيجة الاستراتيجية للهدف العام 1

بيان النتائج

تم الاتفاق على عقد مؤتمر وطني شامل تحت رعاية الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي الذي استمر قرابة تسعة أشهر أجتمعت فيه كافة القوى السياسية لصياغة شكل الدولة اليمنية الحديثة وإعداد دستور جديد للبلاد يتناسب مع المرحلة القادمة ، وقد قمنا فيه بعرض رؤيتنا لمستقبل الحد من مخاطر الطوارئ والكوارث في اليمن وقد كانت ضمن توصيات وثيقة مخرجات الحوار الوطني بشأن الدفاع المدني تم التوصية ب :-

أ- إقرار وتنفيذ الخطة العامة لمواجهة الكوارث وتوفير المتطلبات وسد النقص في هذا الجانب.

ب- استكمال وتنفيذ مشروع العمليات و صافرات الإنذار.

ج - إيجاد مقرات في المحافظات التي لا توجد بها مقرات دفاع مدني وتوفير وسائل الإطفاء

د- استكمال الشكل القانوني للدفاع المدني وتعبئته بالتعيينات.

ضمن متابعة وزارة المياه والبيئة لمؤتمر الحوار الوطني تم إدراج قضايا الكوارث الطبيعية ضمن الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار والذي سيأتي بعد هذه الوثيقة إعداد دستور جديد للبلاد يستند على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

بَدأَ تنامي الوعي يتعزز تدريجيا على المستوى الرسمي بالحاجة لدمج إدارة الكوارث والأخطار البيئية في خطط التنمية المستدامة، بإمكانيات ضئيلة متاحة، فاستحدثت تشريعات تنظم حياة المواطنين العامة،

سبق وان أعدت وزارة المياه والبيئة الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئة 2012-2025 م والتي تهدف إلى إدماج العمل البيئي في التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وفي تخطيط القطاعات الرئيسية بشكل خاص وذلك من أجل تحقيق رؤية 2025م ويضاف إلى ذلك البعد البيئي مروراً بتحقيق أهداف الألفية للتنمية MDG بحلول 2015م حيث أن تحقيق هذه الرؤية لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال نهج التنمية المستدامة الذي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وترشيد استخدام الموارد والحفاظ عليها بدأت اليمن ومن خلال الجهات الحكومية المعنية واشراك القطاع الخاص بتطبيق بعض السياسات التي تهدف لدمج الحد من المخاطر من خلال الممارسات و الأنشطة الإنمائية ولكن بصورة غير مباشرة (لا تحمل المعنى التطبيقي) كإجراءات تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية ومعايير السلامة ولوائح الأمان والصحة في أماكن العمل و المبادئ ذات الصلة الأخرى التي يجري إضفاء الطابع المؤسسي وتطبيقها كعنصر من عناصر التنمية الوطنية.

خلال الثلاثة الاعوام 2011-2014م تمر اليمن بتقلبات سياسية وركود اقتصادي رهيب مما جعل الحكومة تقتصر على إدارة الأوضاع الأمنية واغفال الاستراتيجيات الأخرى. كما أن أغلب الاستراتيجيات والأولويات قد توقفت بعد أن كانت اليمن ومن خلال نقاط التواصل الوطنية تسعى الى بناء عمل وطني موحد يسعى لتضافر الجهود ومطالبة الحكومة بتنفيذ اولوياتها وتوفير الامكانيات المالية في هذا الجانب.

النتيجة الاستراتيجية للهدف العام 2

بيان النتائج

ضمن وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي اجتمعت فيها كافة القوى السياسية والذي استمر لمدة تسعة اشهر لتحديد شكل اليمن الجديد تم الاتفاق على إنشاء هيئة مستقلة تعمل على الرقابة والإشراف على كافة النظم والقوانين واللوائح البيئية ومن ضمنها القوانين المنظمة للكوارث الطبيعية والبيئية.

أيضاً ضمن وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل (فريق قضايا ذات بعد وطني) تم التوافق على إصدار قانون خاص تنشأ بموجبه هيئة وطنية مستقلة لمواجهة الكوارث الطبيعية وتسخر لها الإمكانات البشرية والمادية اللازمة ومعسكرات الإيواء المناسبة لما من شأنه توفير المساعدة والحماية لأرواح وكرامة المتضررين.

أيضاً تضمنت هذه الوثيقة إنشاء صندوق خاص (مشروع أو مركز) للكوارث الطبيعية وتكفل الدولة تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية. تضمن وثيقة هذا المؤتمر على الحكم الرشيد والمناسب الذي يعتبر عنصر مهم في إدماج الاعتبارات المتعلقة بالكوارث وعلاقتها بالتخطيط للتنمية، والذي يسهم في النجاح فى تخفيف أثر المخاطر القائمة في اليمن ولا يؤثر سلباً على التنمية المستدامة.

تم عمل خطة لإنشاء ثلاث محطات لقياس مستوى سطح البحر وتشرف عليها هيئة الأرصاد الجوية وهيئة موانئ عدن والبحر الأحمر وهذه المحطات ستكون في مدينة عدن ومدينة المخا ومدينة المكلا والتي من شأنها قياس حركة الأمواج الناجمة عن الهزات الأرضية التي تسبب موجات التسونامي وحركة المد والجزر وغيرها.

من مخرجات الحوار الوطني الشامل أن :

- على الدولة رعاية منكوبي الكوارث وإعادة تأهيلهم وتعويضهم جراء ما لحق بهم

كما تبنت وثيقة الحوار الوطني الشامل عدد من الإجراءات للحد من الفقر والبطالة منها :-

- تنفيذ بقية مراحل إستراتيجية الأجور والمرتبات الذي سيسهم ب شكل من الاشكال بالحد من الفقر والفاقة لبعض الأسر.

- أيضا على الدولة تشجيع المزارعين وتصدير البن وعلى الدولة رعاية الاسرة والحفاظ على تماسكها واعتماد مشاريع زراعية وسمكية وتعاونية للشباب.

كما ذكرنا في تقارير سابقة فإن الدولة تبنت إنشاء مشاريع مثل : صندوق إعادة أعمار محافظة حضرموت والمهرة, صندوق إعمار صعدة. ولكن مازالت قصور مالية وإدارية في أداء تلك المشاريع نظراً لوضع البلاد الحالي.

حاولت بعض المجالس المحلية بالمحافظات القيام بدورها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام و الخاص ولكن لازالت هناك قيود مالية وإدارية كبيرة والتي يمكن ان تلخص في التأهيل والبناء المؤسسي وكذلك غياب تطوير القوانين وتحديد الصلاحيات بما يتناسب مع مهام كل جهة . كما أن القطاع الخاص لا يعتبر المساهمة في هذا الجانب ضمن مسئولياته كما أن آلية التعاون بين القطاع الحكومي والخاص غير موضحة مما جعل القطاع الخاص يتغافل هذا الجانب .منه سيستفيد الذي بالقدر الا ،(DRR)

النتيجة الاستراتيجية للهدف العام 3

بيان النتائج

حصلت اليمن على موافقة من مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في 5 سبتمبر2013م من اجل تقديم الدعم إلى اليمن بغرض تحسين دقة التوقعات المناخية.حيث أن هذه المنحة ستمول مشروعا جديدا يستهدف تحسين دقة التنبؤ بالطقس و مساندة توفير معلومات موثوقه عن الأحوال المناخية والمائية للسكان في مختلف أنحاء اليمن، وخاصة الفقراء باعتبارهم من الفئات الأكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية.. وأيضاً يهدف هذا المشروع إلى دعم قدرة اليمن على إدارة التحديات العديدة المرتبطة بتغير المناخ ولكن تعمل دائما هذه المشاريع الخاصة بالتغيرات المناخية بشكل منفصل عن الحد من مخاطر الكوارث ودون تنسيق ودعم للإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية التي هي نقطة الاتصال الوطنية لإطار عمل هيوغو.

قامت وزارة المياه والبيئة وخلال الفترة (2012-2010م) وعبر وحدة تغير المناخ والممولة من البنك الدولي بوضع الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ . رسمت اليمن في هذا الجانب توصيات والتزامات مالية لمشاريع فاعلة وقابلة للتطبيق في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر وتسعى إلى إشراك المجتمعات المحلية وبناء القدرات المؤسسية والمجتمعية للتكيف مع التغيرات المناخية . وكون اليمن تقع ضمن الدول الاقل نمواً فقد توقعت الحصول على الدعم الدولي لتنفيذ التوصيات بناءً على التزامات الدول المانحة الا أن الاستراتيجيات مازالت تفتقر الى الدعم والمساندة الى اللحظة.

كانت هناك أيضا إستراتيجية وطنية تم تنفيذها في نفس الفترة السابقة من قبل وزارة المياه والبيئة (الهيئة العامة لحماية البيئة) وبتمويل من UNDP مثل الإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية والتي حددت ملامح المرحلة القادمة ووضعت منهج متكامل وبصورة واضحة للحد من مخاطر الكوارث والعمل على تعزيز قدرات السلطات المحلية للمواجهة واليات التعاون للتصدي الاستعداد-وذلك الى الفترة 2025م .

يوجد لدى اليمن خطة وطنية سابقة لإدارة الكوارث في الدفاع المدني ولكنها للأسف غير مفعلة وغير معتمدة إلى الآن

.كما أن الأوضاع الأمنية التي تعيشها البلد جعلت الحكومة تركز أولوياتها على استتباب الأمن وتخفيف التوتر القائم بين الأحزاب السياسية والدينية.

الخطة الوطنية لمواجهة تلوث البيئة البحرية بالنفط والتي تتبع هيئة الشؤون البحرية يتم تنفيذها على شكل محلي مثل الدور الذي يقوم به فرع الهيئة بالحديدة وعدن وحضرموت وذلك عند وجود كارثة او حادثة صناعية (نفطية) وذلك من خلال المشاركة في أعمال التنظيف والمكافحة للتلوث. هذا التداخل موجود بين هيئة البيئة وهيئة الشئون البحرية .

تنفيذ هذه الخطط يعتمد على جهود الهيئة المعنية ولا يوجد أثر ملموس لعمل وطني موحد وواضح فيما يخص التخفيف من الكوارث. وفي الأخير جميع الخطط والاستراتيجيات المذكورة أنفاً تفتقر الى المخصصات المالية وبيروقراطية التسلسل الهرمي بالجهات الحكومية الذي من شأنه تأخير التنفيذ والمتابعة.

تم إعداد خارطة مخاطر لمناطق الانهيارات الصخرية في كافة المحافظات الجبلية في اليمن من قبل الهيئة العامة للمسح الجيولوجي . تأتى أهمية هذه الخارطة بعد ما اشارت الدراسات إلى وجود عدد من المدن والقرى المعرضة للانهيارات الصخرية . ومن أبرزها مدينتا ثلاء والطويلة بمحافظة المحويت الواقعتان تحت جبال صخرية شديدة الانحدار وقرية وادى عمد بمحافظة حضرموت وقرية المرجامة مديرية فرع العدين بمحافظة إب إضافة إلى العديد من الطرق التى تربط المدن والقرى ، حيث تم رصد (375) منطقة يمنية معرضة للانهيارات أرضية وتم وضع خارطة مخاطر لها من قبل هيئة المساحة الجيولوجية.

الأهداف الاستراتيجية

قسم الأهداف الإستراتيجية 1

الإدماج الأكثر فاعلية لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف آثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

بيان بالهدف الاستراتيجي 2013-2015

متابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل واللجان المشكلة الخاصة بالدفاع المدني والتي أكدت على إقرار وتنفيذ الخطة العامة لمواجهة الكوارث وتوفير المتطلبات الخاصة بها والبحث عن تمويل تنفيذها ، التي نصت عليها وثيقة الحوار الوطني.
منع البناء العشوائي في مواقع الفيضانات والانزلاقات، ومراقبة إجراءات السلامة في مواقع العمل الفني والتدريب المهني والعام ، والترويج الإعلامي لمنع مضغ القات والتدخين والممارسات غير الصحية لمكافحة المخاطر الصحية واستنزاف المياه ومنع الحفر العشوائي.
تشجيع الدولة بتزويد مواطنيها بمهارات لازمة لسوق العمل بانشاء المزيد من المعاهد والكليات التقنية والفنية للحد من البطالة والفقر ومنح قروضا صغيرة ميسرة مدعومة من بعض البنوك الوطنية ومانحين دوليين ، وضمانا اجتماعيا للمعوزين الذي لايوفر الحد الادنى لمستوى المعيشة ولكن هي خطوة بالاتجاه الصحيح.
بناء شبكة وطنية للمحطات الجوية الهيدرولوجية وتزويد محطات للأرصاد وهيئة الموارد المائية ووزارة الزراعة بهذا الخصوص ويكون باستضافة الارصاد الجوية.
متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية 2012-2025 ،والمياة و التلوث ، وأعلنت المحميات الطبيعية وشجعت إسهام المجتمعات المحلية ونظم الرصد الذاتي في المنشآت الصناعية، ورشدت الطلب على موارد البيئة الطبيعية، وشاركت بسن سياسات مجال السياحة البيئية ومشاريعها النموذجية، وطورت نظم المعلومات البيئية، مما يصون التنوع الحيوي وحقوق أجيال المستقبل.

قسم الأهداف الإستراتيجية 2

تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوي المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرة على مجابهة الكوارث.

بيان بالهدف الاستراتيجي 2013-2015

*متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووثيقته النهائية والتي تضمنت :-
- متابعة تنفيذ مشروع العمليات وصافرات الإنذار التحذيرية في المناطق الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية ، ومتابعة توسيع عمل الجهات المعنية بالكوارث حتى يشمل كافة المناطق اليمنية ، وتوفير المعدات والآليات التي من شأنها مساعدة الجهات المعنية في إغاثة وإجلاء السكان المتضررين.
- متابعة إنشاء هيئة مستقلة تعمل على الرقابة والإشراف على كافة النظم والقوانين واللوائح البيئية ومن ضمنها القوانين المنظمة للكوارث الطبيعية والبيئية.
- متابعة إصدار قانون خاص تنشأ بموجبه هيئة وطنية مستقلة لمواجهة الكوارث الطبيعية وتسخر لها الإمكانات البشرية والمادية اللازمة ومعسكرات الإيواء المناسبة لما من شأنه توفير المساعدة والحماية لأرواح وكرامة المتضررين.
- متابعة إنشاء صندوق خاص (مشروع أو مركز) للكوارث الطبيعية وتكفل الدولة تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية. تضمن وثيقة هذا المؤتمر على الحكم الرشيد والمناسب الذي يعتبر عنصر مهم في إدماج الاعتبارات المتعلقة بالكوارث وعلاقتها بالتخطيط للتنمية، والذي يسهم في النجاح فى تخفيف أثر المخاطر القائمة في اليمن ولا يؤثر سلباً على التنمية المستدامة.
- عمل شبكه تأمين اجتماعي يتضمن هذه الشبكة المتضررين من الكوارث الطبيعية وتكون بمشاركة القطاعين العام والخاص.

*متابعة إنشاء ثلاث محطات لقياس مستوى سطح البحر وتشرف عليها هيئة الأرصاد الجوية وهيئة موانئ عدن والبحر الأحمر وهذه المحطات ستكون في مدينة عدن ومدينة المخا ومدينة المكلا والتي من شأنها قياس حركة الأمواج الناجمة عن الهزات الأرضية التي تسبب موجات التسونامي وحركة المد والجزر وغيرها.
*إنشاء مركز الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية المقترح إنشاؤه في اليمن أو "صندوق الكوارث" والذي من خلاله سيتم تحديد مهام بعض الجهات ذات العلاقة في الرصد والتأهب في الأماكن المعرضه للخطر.
*تحفيز القيادة السياسية لإيلاء بناء القدرات الوطنية والمحلية الأولوية في الخطط التنموية للدولة والتوجه لبناء بعض المؤسسات والمراكز التي من شأنها أن تسهم ببناء القدرات لمواجهة اخطار الكوارث وايضا البرنامج التجريبي لتحقيق المرونة إزاء المناخ PPCR بتمويل البنك الدولي ويهدف الى بناء شبكة وطنية للمحطات الجوية الهيدرولوجية، بناء القدرات للاشخاص والمؤسسات، ادارة برنامج تحقيق التكيف مع تغير المناخ وتبادل المعلومات والخبرات وجمع بيانات ونظام الانذار المبكر. توجد مشاريع موزعه على عدة جهات حكومية تعمل في إطار الحد من الكوارث مثل مشاريع الحد من مخاطر السيول بمحافظة تعز والذي تتبناه وزارة الأشغال والطرق ومازال المشروع يسعى لايجاد دعم لتوفير أجهزة الأنذار المبكر عبر البنك الدولي الا أن انعدام الخبرات وغياب التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وضمان سلامة واستمرارية عمل المعدات وصيانتها حال دون الحصول على هذا الدعم. علما أن اليمن وعبر أمانة العاصمة ومشروع الأشغال العامة قامت بأعداد دراسة فنية -ومن خلال شركة اجنبية- حول الحد من مخاطر السيول والفيضانات المفاجئة والذي تضمنت تركيب أجهزة انذار مبكر وتشجيع الوسائل التقليدية في هذا الجانب.
* متابعة البنك الدولي لاستئناف المشاورات حول البدء بمشروع ((DRM الذي توقفت المشاورات معهم منذ نهاية 2010م والذي خصص في عدد من مكوناته لبناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية.
*تطبيق كود البناء (دستو) المقاوم لتأثير الزلازل والبراكين في كافة مناطق اليمن والذي لم يطبق الى الان، بالإضافة إلى خرائط التطبيق الزلزالي والبركاني وحملات التوعية العامة والشاملة من المخاطر الزلزالية.

قسم الأهداف الإستراتيجية 3

التضمين المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

بيان بالهدف الاستراتيجي 2013-2015

* العمل على إدراج قضايا الكوارث الطبيعية وكيفية الحد منها والاستعداد والتعافي في القوانين التي ستنتج عن الدستور الجديد الذي سيتم الانتهاء منه قبل نهاية 2014م ضمن متابعة وزارة المياه والبيئة .
* العمل على تنفيذ البند الخاص بمنكوبي الكوارث وإيوائهم وتعويضهم وأعتبارها إلزامية على الدولة بناءً على وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل.
* الاستمرار في البحث عن موارد إضافية والبدء باعتماد ميزانيات مصغرة على مستوى كافة القطاعات؛ لتساعد على تفعيل دور هذه السياسات، فاعتماد خطط الإدارة البيئية بادارة جديدة على مستوى الدولة يحتاج ميزانيات تنفيذية الذي ترى فيه الحكومة خصوصا في هذه الفترة ليس من اولوياتها كون اليمن تمر بمرحلة انتقالية محددة اولوياتها بدقة وفق المبادرة الخليجية حيث اعتمدت آليات وأدوات لتنفيذ خطط الإدارة البيئية لكنها أغفلت برامج التعافي بعد الكوارث حيث أن الأطر المؤسسية والسياسات المدرجة في هذا الجانب هشه ؛ لعدم اعتماد الميزانيات وتكاليف الأعباء اللازمة لتنفيذها وتوسيع نطاق عملها على المستوى المحلي و الوطني ؛ لذلك فإن اليمن مازالت في الخطوات الأولى لتحقيق هذه المبادئ التي ستتحقق مع زيادة الوعي وإيجاد موارد تمويلة.
* دعم السلطات المركزية والمحلية لإعداد خطط وطنية ومحلية للاستعداد والتأهب للكوارث لحماية المناطق المعرضة للكوارث ؛ وتعزيز دور الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية في وزارة المياه والبيئة لتنفذ دورها بما في ذلك تقييم المخاطر المحتملة وتعزيز التنسيق بينها وبين الممثلين على المستوى المحلي (المجتمعات المحلية). وبناء وتطوير ثقافة واليات الاستعداد والمرونة عبر اشراك المجتمعات المحلية بالفعاليات وتبادل المعلومات والتعليم والتدريب والبحث والتوعية العامة بناءً على مقترح مقدم من الهيئة العامة لحماية البيئة.
* استحداث شبكات رصد زلزالي وبركاني لتغطية مناطق اليمن، وإنتاج خرائط زلزالية وبركانية وبرامج توعية عامة وأكواد الزلازل والبراكين، بتعاون الجهات ذات العلاقة , بناءً على المقترح المقدم من مركز الرصد الزلزالي.
* إعداد خطة طوارئ تقوم على التقييم الذاتي لفعالية الاستجابة الطارئة للكوارث، وتقديم معلومات ذات صله عن أخطار الكوارث، وخارطة المخاطر المجتمعية، وتطوير مستوى التنسيق مع كافة القطاعات ذات الصلة، وكذا الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال الإنساني ومواجهة الكوارث، والتدريبات الدورية للاستعداد للكوارث لضمان التصدي للكوارث بسرعة

وفعالية بناءً على المقترح المقدم من الهلال الأحمر اليمني.

* العمل على إدراج بند في موازنة الأقاليم المحلية خاص بالتعافي والتعويضات للمتضررين من الكوارث.

أولوية العمل 1

ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها

المؤشر الأساسي 1

وجود إطار سياسي وتشريعي وطني للحد من مخاطر الكوارث مع لامركزية في المسؤوليات والقدرات على جميع المستويات.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث مدرج في قرارات التخطيط والإستثمار الحكومية ؟ لا

خطة التنمية الوطنية	لا
خطط واستراتيجيات القطاعات	نعم
سياسات واستراتيجيات تغير المناخ	نعم
الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر	لا
التقييم الوطني المشترك المعد من قبل الدولة مع الأمم المتحدة / إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة	لا
سياسات الدفاع المدني والاستراتيجيات والتخطيط للطوارئ	لا

هل تم تطوير أو إعداد تشريعات وأحكام (قوانين) تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث؟ لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

لا يوجد قوانين أو تشريعات عامة بالمسمى الحرفي للحد من خطر الكوارث ولكن توجد لوائح تنظيمية قطاعية خاصة ببعض الوزارات والمؤسسات والجهات ذات العلاقة .
تم الإشارة في مؤتمر الحوار الوطني الذي استمر 9 أشهر من المشاورات والنقاش من قبل كافة مكونات القوى السياسية في البلد في العام 2013م ، إلى ضرورة تطوير خطة وطنية للطوارئ والكوارث يشترك فيها جميع المكونات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يتم من خلالها تنظيم إدارة مخاطر الكوارث وتحديد المسئوليات والأولويات والمهام والاحتياجات لكافة الجهات والبحث عن تمويل محلي ودولي لتمويل مخرجات هذه الخطة على كافة المستويات.
ومن وثيقة الحوار أيضاً الإشارة إلى ضرورة استصدار قانون يتم بموجبه إنشاء هيئة معنية بالحد من مخاطر الكوارث على

المستوى الوطني وإعداد الهيكل التنظيمي الخاص بها وعمل القوانين واللوائح المنظمة لها.
لا توجد خطة وطنية خاصة بادارة الكوارث عدا خطة الدفاع المدني التي شاركت اغلب الجهات ذات العلاقة باعدادها وخبراء من برنامج الامم المتحدة الانمائي2006 ولكنها لم تقر رسميا ولم تحدث حتى الان
فهناك خطط قطاعية كخطط: الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بوزارة المياه والبيئة ـ الشؤون البحرية بوزارة النقل ـ وزارة النفط والمعادن ـ وحدة تغير المناخ في الهيئة العامة لحماية البيئة .
أصدرت تشريعات للبناء المؤسسي الخاص برصد ودراسة الزلازل والبراكين حسب مركز الرصد الزلزالي ، وحسب هيئة الشئون البحرية : تم تطوير أنظمة وخطط لمواجهه الكوارث البحرية وإدارة التخفيف من مخاطرها وكذا إعادة التأهيل ، كالخطة الوطنية لإدارة الكوارث والخطة الوطنية لمواجهه التلوث النفطي في البيئة البحرية .
ونود ان نذكر بان عدد من الجهات المختصة تشتغل على خطط سنوية على مستوى المؤسسة او الادارة وعند الاطلاع والمراجعة لهذه الخطط او متابعة تنفيذها يجد بانها ضمن مكونات الحد من مخاطر الكوارث وهي لاتحمل هذا المسمى بتاتا كتصريف مياة الامطار او السيول وغيرها.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

دائماً هناك فجوة كبيرة بين الخطط السنوية التي تضعها الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية وبين تنفيذها للافتقار الشديد وشحة الموارد المالية.
لم يصل موضوع الحد من مخاطر الكوارث إلى برنامج تنمية شاملة؛ لعدم وجود موارد مالية لتحديث البيانات ونشرها علميا، والقيام دورياً بتقييم خطط مواجهتها وتحليلها وتطويرها، وضعف الوعي والمعرفة على المستويين الرسمي والشعبي وضعف القدرات والضعف المؤسسي يضل العائق الأكبر. لذلك فإن التوصيات تتركز في البحث عن مصادر تمويل بفتح قنوات لجمع الموارد الكافية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث.
وحسب هيئة حماية البيئة: لا يوجد نظام متكامل فعال لإدارة الطوارئ البيئية التي تسبب خسائر اقتصادية وتدمر الأنظمة البيئية وتنشر الأوبئة، كمشاريع الصناعة والنفط؛ لارتباط تشغيلها بمواد خطرة، والبناء العشوائي، والشق العشوائي للطرق. وتقترح دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية، والقوانين الوطنية كقوانين الاستثمار والجمارك، واتفاقيات استخراج النفط والغاز والمعادن ...، وتطوير رقابة بيئية في المناطق الحساسة التي تحددها خطط التقسيم لتحقيق توازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات صيانة البيئة ومواردها.
وايضا ضعف التنسيق الناتج عن تضارب وتداخل المهام والمسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة في التخطيط كتحديد المشكلات وإعداد الخيارات الإستراتيجية. والتنفيذ كالموافقة على التراخيص. وتطوير القدرات كتدريب الكوادر وفتح جسور التعاون بين الجهات المختصة وتشجيع البحث ونشر المعلومات.
وحسب مركز الرصد الزلزالي : يصعب إقناع مجتمعات الأرياف بمؤشرات الخطر الزلزالي والبركاني، وإقناع معظم الشرائح بتقبل المنهج العلمي والشروط الهندسية في البناء والتخطيط للوقاية من المخاطر الزلزالية والبركانية، كما لا توجد موارد مالية كافية لإجراء دراسات متخصصة وتطبيقات هندسية.
ويرى الهلال الأحمر تشييد مشاريع حصاد الأمطار، والتوعية بترشيد استخدام المياه وتجنب الحفر العشوائي، والري بتقنيات حديثة ، ووضع مخططات بناء تراعي سلامة البيئة والأراضي الزراعية، وتجنب الأماكن الخطرة كالجبال وبطون الأودية، وسن تشريعات وقوانين تلزم الحفاظ على البيئة وحمايتها، والتوسع في التشجير، وتخصيص ميزانية للحد من الكوارث من الميزانية العامة للدولة، والتنسيق مع مراكز الأبحاث والمراكز الوطنية للإحصاء والمتابعة، وتحديث بيانات تقييم مواطن الضعف، وبيانات خطط الطوارئ وفي الخلاصة لا يوجد قوانين او تشريعات واضحة خاصة بالDRR.
أيضاً نسبة (95 %) من المنظمات الأهلية المحلية العاملة في مجال الإغاثة تفتقر للبنية التحتية لمواجهة أي كارثة أثناء وقوعها، حيث أن معظمها تكتفي بالبحث عن المساعدات من الجهات الداعمة بعد وقوع الكارثة، فتأتي الإغاثة في أوقات متأخرة.

المؤشر الأساسي 2

توفر موارد كافية مخصصة لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية.

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

ما هي نسبة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لخفض المخاطر مقابل الاغاثة من الكوارث وإعادة الإعمار؟

	الحد من المخاطر / الوقاية %	الإغاثة وإعادة الإعمار (٪)
الميزانية الوطنية	لايوجد	لايوجد
اللامركزية / ميزانية شبه وطنية	لايوجد	صندوق اعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة
الدولارات المخصصة لاستثمارات الخطر التدقيق التنمية القطاعية (مثل النقل والزراعة والبنية التحتية)	من الصعب معرفتها فهي غير معروف	

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

الحكومة اليمنية لا زال يسيطر عليه التجاوب الآني مع الطوارئ والكوارث، وتكاد تنعدم استراتيجية الاستعداد المبكر لما قد يحدث من مفاجئات الكوارث والأزمات، الأمر الذي جعل مسألة تخصيص الإمكانيات للاستعداد لمجابهة الكوارث أمرا ثانوياً وضعيفاً كون الحكومة لديها أولويات خاصة بالملف الأمني والملف الاقتصادي والسياسي للبلد ، وفي حال حدوث كوارث أو طوارئ يتم مواجهتها عن طريق استقطاع مبالغ من بنود أخرى في الموازنة العامة للدولة .
اليمن خلال الفترة الماضية وإلى الآن تمر بأزمة اقتصادية خانقة ناتج عن الاوضاع السياسية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلد ولكن لاتزال تلتزم في إطار أهداف التنمية الألفية الثالثة والخطة الخمسية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري حيث، تعمل (هيئة حماية البيئة) على تطوير سياسة وطنية وإقليمية ـ بتعاون وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية ـ بإعداد لائحة قانونية لتقييم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات المياه والصرف الصحي والري والنفط والموانئ بما في ذلك دمج المفاهيم البيئية في مناهج التعليم العام، واقتراح سياسة وطنية لتوعية المجتمعات المحلية والشباب بإصدار كتب ونشرات وتنظيم دورات وندوات تدريبية تمكنهم من تنفيذ مشاريع ريادية وحملات توعوية والإفادة من مصادر التمويل المحلية والدولية، وتعديل قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية وفق متطلبات المرحلة، ومراجعة معايير نوعية الهواء، ودلائل مياه الشرب، واستخدام المياه العادمة وتطويرها وفقا نتائج المراجعة، ثم تقديم كل هذه الخطط إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها
ويقترح مركز الرصد الزلزالي ضرورة تيسير موارد مالية كافية من قبل المجتمع الدولي لعجز الاعتمادات المالية السنوية المحلية ؛ ليتمكن من استقصاء معلومات علمية عن الرصد الزلزالي والبركاني وإنتاج الخرائط.
ورغم شحه موارده المالية يقوم الهلال الأحمر بتبني أنشطة تخفف مخاطر الكوارث في حدود إمكانياته البسيطة، كمشاريع إصدار دليل التطوع في الإسعاف الأولي، والتوعية الصحية والبيئية، والتدريب على الاستعداد للكوارث ومواجهتها والتكيف معها، وتحفيز السلطات المحلية لإدارتها .
معظم منظمات المجتمع المدني كما ذكر سابقاً تكتفي بالبحث عن المساعدات من الجهات الداعمة بعد وقوع الكارثة، فتأتي الإغاثة في أوقات متأخرة ونوصي باهتمام هذه المنظمات بالبحث عن مبالغ مالية من المنظمات الدولية الداعمة لها قبل وقوع الكوارث ليتم تسهيل عملها أثناء وقوع أي كارثة وتطوير أدائها.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

أهم و أبرز العوائق قلة الموارد المالية الكافية حالياً لأنشطة الحد من الكوارث؛ لعدم وجود ميزانيات مخصصة لتنفيذ هذه الأنشطة، ولا توجد بنود مالية مسبقة لدى الدولة كمخصصات للكوارث الطبيعية، فموضوع الكوارث يعتبر جديد في السياسة الحالية؛ مما يجعل التركيز عليها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة أمراً يتطلب جهد كبيرا ووقتاً طويلاً وإمكانيات تنفيذ كبيرة , ويمكن حلها بتعزيز التواصل مع المنظمات الداعمة لتقديم الموارد المالية واللوجستية، باقتراح الخطط والبرامج والحلول البديلة أمام الحكومة، فضلا عن استمرار رفع الوعي العام على كل المستويات، وتشجيع الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص بدعم مشاريع الاستعداد لمواجهة الكوارث، وتطوير نظم الإنذار.
وحسب هيئة حماية البيئة فإن أهم تحديات الدولة والسلطات المحلية تتمثل في إدارة الكوارث التي ينبغي منح الدعم للسلطات المركزية والمحلية لإعداد خطط وطنية ومحلية لحماية المناطق الساحلية من الكوارث الطبيعية، فضلا عن دعم الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية في وزارة المياه والبيئة لتنفذ دورها، وتعزيز التنسيق بينها وبين ممثلي المجتمع المحلي والجمعيات، وتطوير إطار قانوني لإدارة الكوارث وفق الإمكانات المتاحة.
ويؤكد مركز الرصد الزلزالي تجاهل الحكومة التوصيات المصاحبة للتقارير والدراسات الفنية أو ورش العمل المتخصصة ومشاريع الموازنات السنوية التي يقوم بها، ولينجح دوره يجب دعمه محليا ودوليا، لتفعيل سلسلة إجراءات التنفيذ والتطبيق لعمليات استخدام الأراضي ورخص البناء وفقا للمعايير العلمية وفي الحدود المقبولة.
أما الهلال الأحمر فحدد التحديات بـ :
1) تغير نمط الكوارث .
2) التغيرات المناخية.
3) طبيعة اليمن الجغرافية تؤخر الوصول إلى التجمعات السكانيه بسرعة.
4) تنامي الهجرة الداخلية، ومن القرن الأفريقي إلى اليمن.
7) الجفاف والتصحر ونقص الأمطار.
8)الانفجار السكاني مقارنة بالموارد المحدودة.
9) شحة موارد مواجهة الكوارث، والاعتماد على دعم المانحين.
ويرى حل هذه المشكلات بالتخطيط الحضري السليم، وإقامة مشروعات حماية مصادر الطبيعة، وتعزيز الوعي العام ، وإدماج منهاج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمي و برامج الإعلام الرسمية، وإيجاد موارد ماليه ثابتة ضمن ميزانية الدولة تعنى بمواجهة الكوارث والحالات الطارئة.
ويضل الوضع الامني الهش والإرهاب والصراعات بين الكتل السياسية هو العائق الكبير امام الحكومة للالتفات للقضايا الاخرى المهمة كالحد من مخاطر الكوارث DRR.

المؤشر الأساسي 3

التأكيد على مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تخصيص الموارد وتفويض السلطات المحلية (لهيئات الحكم المحلي).

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هيئات الحكم المحلي تتحمل مسؤوليات قانونية ولها مخصصات دورية ومنهجية من الميزانية للحد من مخاطر الكوارث
لا

التشريع (هل هناك تشريعات محددة للحكومات المحلية مع تفويض	لا

للحد من أخطار الكوارث؟	
مخصصات الميزانية العادية للحد من مخاطر الكوارث إلى الحكومة المحلية	لا
تقدير ٪ الميزانية المتوفرة لهيئات الحكم المحلي للحد من مخاطر الكوارث	لايوجد تحت هذا المسمى

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

ضمن وثيقة مخرجات الحوار الوطني التي صدرت في العام 2013م ، والتي بموجبها سيتم تقسيم اليمن إدارياً إلى عدد ستة أقاليم وسيتمتع كل إقليم بالحكم الذاتي وبمجلس وزراء خاص به وبحكومة مستقلة ومجلس نواب مستقل باستثناء "الجيش والخارجية" التي ستكون مركزية , وضمن هذه الأقاليم ستتوفر المنافسة بين كافة الأقاليم على التنمية المستدامة وعلى كيفية الحد من الفقر والحد من خطر أي كوارث تهدد التنمية المستدامة لهذه الأقاليم.
يأتي دور الجهات التنسيقية المعنية مستقبلاً مثل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية والجهات ذات العلاقة في نشر التوعية على المستوى المحلي بعد توزيع هذه الأقاليم والبدء بممارسة أنشطتها مستقبلا ، وسيتم إبراز مدى أهمية إنشاء مشاريع إدارة كوارث على مستوى الإقليم وعلاقته بالتنمية المستدامة لكافة الأقاليم وتحمل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية على عاتقها تدريب الكادر المحلي وبناء القدرات المحلية لكافة الأقاليم حتى تقوم بمهامها في إدارة مخاطر الكوارث.
لا توجد تشريعات خاصة بتفويض الحكم المحلي صلاحيات مالية مطلقة للحد من الكوارث، إنما يشرف محافظ كل محافظة على مظاهر الحياة العامة في محافظته، ويوجه بعض ميزانية التنمية العامة في المحافظة تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة والتعافي منها عند الضرورة هذا واذا كانت كافية ، وفي هذا مخالفة لقوانين الدولة حسب جهة الرقابة والتفتيش، لكنها تستثنى الإنفاق على الحالات الطارئة، ويعزى السبب لحداثة تجربة الحكم المحلي وضعف خبرته؛ لذا يحتاج تحقيق هذا الهدف وقتا لتراكم خبرات تؤهل الحكم المحلي لذلك، حيث تسعى الحكومة لتفعيل نشاط السلطات المحلية، إلا أن خططها تسير ببطء بهذا الاتجاه..
.ويرى مركز الرصد الزلزالي تفعيل التنسيق بين الأنشطة المركزية والفرعية، والاستجابة المحلية لاحتواء المخاطر، وتوجيه الإمكانيات المحلية لاقتراح خطط طوارئ فعلية، وهذه المتطلبات مازالت غير مفعله..
ويرى الهلال الأحمر أن هناك جهودا رسمية حثيثة بذلت للانتقال إلى لامركزية التخطيط والتنفيذ، بدءا بانتخاب أعضاء المجالس المحلية (الحكم المحلي) ويرى ضرورة توسيع صلاحياتها؛ ليمكن مواجهة الكوارث على المستوى المحلي بالإمكانيات المتاحة وفقد خطة إدارة الكوارث الوطنية في هذا الجانب، وخولت السلطات المحلية صلاحية التدخل لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث محلياً . ويرى ضرورة تخصيص موارد ماليه لمواجهة الكوارث على المستوى المحلي مع الإبقاء على الدعم المركزي.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

* يوجد لدينا ضعف توعية على المستوى الرسمي والشعبي في الأقاليم التي سيتم إنشاؤها والمحافظات (الولايات) التي تتبعها وعدم معرفة السلطات المحلية بضرورة تخصيص مبالغ مالية لمشاريع إدارة الكوارث في هذه الأقاليم ويؤثر هذا النقص بالوعي والإدراك تأثير سلبي على الاقتصاد في حال وقوع الكوارث .
* من أهم التحديات مازال الحكم المركزي مسيطر وارتباط المخصصات المالية ارتباطاً مباشراً بالمركز مما ينتج عنه صعوبة في تنفيذ البرامج والخطط والمشاريع في السلطة المحلية.
* البنية المؤسسية الضعيفة والافتقار للكفاءات والقدرات على المستوى المحلي .
* الافتقار إلى التشريعات والقوانين التي تخول السلطة المحلية بالتنفيذ دون الرجوع إلى الحكومة المركزية.
* ضعف التنسيق على كافة الأنشطة والبرامج بين المستوى الوطني والمستوى المحلي .

المؤشر الأساسي 4

وجود منظومة وطنية متعددة القطاعات وفاعلة للحد من مخاطر الكوارث.

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التمويل والتخطيط الوطنية، والمؤسسات الرئيسية في القطاع الاقتصادي والتنمية ممثلة في برنامج وطني؟ لا

أعضاء المجتمع المدني (حدد العدد المطلق)	
المؤسسات المالية والتخطيط الوطني (حدد العدد المطلق)	
المنظمات القطاعية (حدد العدد المطلق)	
القطاع الخاص (حدد العدد المطلق)	
العلم والمؤسسات الأكاديمية (حدد العدد المطلق)	
المنظمات النسائية المشاركة في المنظومة الوطنية (حدد العدد المطلق)	
أخرى (يرجى التحديد)	

أين هي المؤسسة الرائدة لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث?

في مكتب رئيس الدولة أو رئاسة الوزراء	لا
في وحدة تخطيط مركزية أو وحدة تنسيق	لا
في إدارة الحماية المدنية	لا
في وزارة البيئة	نعم
في وزارة المالية	لا
أخرى (يرجى التحديد)	

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

يوجد مؤسستين وطنيتين للحد من مخاطر الكوارث وهما كالتالي :-
- الدفاع المدني ويتبع وزارة الداخلية وهي تفتقر للبنية التحتية والاليات والمعدات وأيضاً قدراتها ضعيفة جداً ويغلب عليها الطابع العسكري.
- الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية وتتبع وزارة المياه والبيئة التي تعتبر نقطة الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث للامم المتحدة التي استطاعت ان تؤهل بعض الكوادر بالتواصل مع المنظمات كالمركز الاسيوي للحد من الكوارث ومنظمة الجايكا اليابانية واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات (الإنذار المبكر للتسونامي) IOC ولكن تظل قدراتها محدودة جداً وإمكانات شحيحة حيث أنها ما زالت تفتقر إلى كوادر في مجال تقييم مخاطر الكوارث ، أنظمة الإنذار المبكر وبرامج الاستعداد والاستجابة ، تقييم المجتمعات المحلية والقدرات الوطنية.
وبخصوص المنتديات واللجان الخاصة بذلك :
في عام 1998م ، المجلس الأعلى للدفاع المدنى أعلن بالقرار الرئاسي لجنة متعددة من الجهات ذات العلاقة لمعالجة تعهدات وتنسيق ردود الكارثة ، على الرغم من ضعفها ولكن يمكن أن يتحسن من ناحية الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات .
وأيضاً توجد لجنة مشكلة من كافة الجهات ذات العلاقة ضمن خطة الدفاع المدني غير أن هذه الخطة لم تقر ولا يتم اجتماع هذه اللجنة بشكل دوري لمناقشة الأدوار والمشاكل وما تم التوصل إليه في مجال الكوارث الطبيعية .
يتم تشكيل لجان من قبل رئاسة الجمهورية بشكل آني عند حدوث أي كارثة ويتم إعداد غرفة عمليات ويتدخل الجيش بآلياته من أجل عمليات الإنقاذ والإجلاء بعد ذلك يأتي دور المنظمات الأهلية في توزيع المؤن والخيام والغذاء للمتضررين بناءً على الدعم المقدم لها من قبل منظمات دولية وجهات مانحة أخرى.
بالنسبة للجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة فتقوم بإعداد تقارير الكلف التقديرية لإعادة البناء وتكليف بعض الجهات كوزارة الأشغال العامة وبعض صناديق الإعمار لإعادة البناء وتأهيل ما دمرته الكوارث والتعويض أحياناً لبعض المتضررين.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

العائق الاول يبدأ بعدم وجود قوانين او تشريعات خاصة للحد من مخاطر الكوارث الذي يخول باتخاذ التدابير الإلزامية بسلطة القانون وأيضا نقص الوعي على المستوى الرسمي والشعبي بأهمية هذا الموضوع وضرورته الملحة وأيضاً عدم تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لإدارة الطوارئ والكوارث وهذا يحتاج إلى البنية التحتية المؤسسية والكادر البشري المؤهل وهذا يحتاج دعم من قبل الUNISDR وUNDPو WB.
ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة التي تعمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتداخل الصلاحيات ما بين الجهات الفاعلة في هذا الجانب ونتيجة لهذا كله أصبح من الضرورة بمكان وجود جهة لاحتواء كل هؤلاء الشركاء في مؤسسة سيادية ذات ميزانية مستقلة ومتخذة للقرار ومخول لها صلاحيات وتتبع رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء وتضم ممثلين من كل الجهات ذات العلاقة ولها فروع محلية على مستوى المحافظات ومهامها هي المهام المنصوص عليها في كافة اللوائح التنظيمية للجهات ذات العلاقة وبهذا نكون قد عملنا على حل الاختلالات وضعف التنسيق وتداخل الصلاحيات وغيرها.
عدم وجود شبكة موحدة لتبادل المعلومات تستخدم بطرق مثلى، ومحدودية الدعم والتأهيل، وضعف التنسيق والتواصل كون الإجراءات مرتبطة بمسؤولي الدوائر العليا الحكومية؛ مما يجعل الإجراءات تتأخر .
بينما رأى الهلال الأحمر أن أهم تحد تواجه الشركاء الفاعلين في إدارة الكوارث عدم وجود صلاحيات أو ادوار واضحة ومحددة في إدارة الكوارث ، فحين تقع كارثة يتم تشكيل لجنة أو لجان دون تخطيط مسبق، ودونما تحديد مسؤوليات واضحة ومحددة، ودونما رصد موارد ماليه أو ميزانيات لمواجهة النفقات وتبعات الكوارث، أيضا تعدد الجهات التي تصدر تقارير أو نداءات استغاثة؛ لذا ينبغي تحديد جهة تدير العمليات الطارئة في الميدان وتنسيق الجهود سواء في أثناء الكارثة أم بعد حدوثها.

أولوية العمل 2

تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر

المؤشر الأساسي 1

توافر تقديرات المخاطر الوطنية والمحلية بناء على بيانات ومعلومات الأخطار وقابلية التضرر، وتتضمن تقديرات المخاطر على القطاعات الرئيسية.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك تقييم مخاطر وطني للأخطار المتعددة ومتاح لتوفير المعلومات الضرورية في اتخاذ قرارات التخطيط والتنمية؟ لا

تقييم مخاطر للأخطار المتعددة	لا
% المدارس والمستشفيات التي تم تقييمها	
عدد المدارس الغير أمنة (حدد كعدد مطلق)	
بيانات مصنفة حسب النوع في تقييم قابلية التضرر وتقييم القدرات	لا
معايير وطنية موحدة (متفق عليها) في تقييم مخاطر الأخطار المتعددة	لا
تقييم المخاطر التي عقدت من قبل مستودع مركزي (المؤسسة القيادية)	لا
شكل مشترك لتقييم المخاطر	لا
تخصيص شكل تقييم المخاطر من قبل المستخدم	لا
هل هناك تقييم للمخاطر المستقبلية؟	لا

يرجى ذكر القطاعات التي سبقت واستخدمت تقييم مخاطر الكوارث
كشرط مسبق لتخطيط التنمية القطاعية والبرمجة.

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

هنالك تقييم مخاطر (خارطة مخاطر للانهيارات الصخرية) قامت بها الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ممثلة في مشروع مخاطر الانهيارات الصخرية ولديها قاعدة بيانات وتم وضع خارطة مخاطر لهذه المناطق وهي غير منشورة ولا يتم

الاستفادة منها ولا تعطى لأي جهة أو شخص إلا بطلب رسمي .
-اليمن يستقبل التحذيرات والإنذارات الخاصة بالتسونامي للمدن الساحلية المطلة على المحيط الهندي بالتعاون مع UN والكوارث للطوارئ العامة الإدارة في ونحن (استراليا ، اندونيسيا ، الهند) للتسونامي مبكر تحذير مراكز ثلاثة من IOC البيئية نعمل جاهدين على نشر هذه التحذيرات لبعض الجهات ذات العلاقة لتقوم بتحليلها واتخاذ التدابير الاحترازية.
تعتبر قاعدة بيانات يمن ديس ادفنتر مشروع DesInventar الذي بدأ في عام 2010 والذي أستهدف الحصر اغلب المحافظات والجهات ذات العلاقة وتم جمع وإدخال بيانات للكوارث في اليمن لاكثر من ثلاثين سنة ماضية حتى الآن وهذه كانت اللبنة الاساسية للمساعدة في تقييم الكوارث ومعرفة اتجاهاتها وعمل خطط وسياسات مستقبلية لمواجهة مخاطر الكوارث و في اتخاذ القرار ولكننا الى الان نحتاج الى المساعدة في كيفية الاستفادة من هذه البيانات ورغم أننا في وزارة المياه والبيئة قد قمنا بعمل إعلانات في عدد من الصحف الرسمية لتشجيع الجهات ذات العلاقة والأكاديميين والدارسين وغيرهم للاستفادة من هذه البيانات.
توجد معلومات وتقارير يتم القيام بها من قبل الجهات المعنية وذلك لدراسة حالة مخاطر معينة مثل الانزلاقات الجيولوجية التي تحدث عادة عند هطول الأمطار وبشكل متكرر في مناطق حجه , المحويت , صنعاء, تعز. تعتبر هذه المعلومات مؤشر جيد لكن لا يتم نشرها على المستوى المحلي او الوطني . كما ان المعالجات للمخاطر نفسها تعاني من العجز المالي وتأخر مستحقات الجهة المخولة بتنفيذ المعالجة مثل وزارة الاشغال. عادة ينبغي عمل تلك المسوحات قبل الخطر وهذا ما تم القيام به ضمن مشروع المخاطر الجيولوجية. الا ان هذه الفترة (2011-2013) وبسبب انعدام المخصصات المالية فأن تلك المسوحات شبه معدومة بالمقارنة مع حجم المناطق المعرضة للخطر.
وحسب الهلال الأحمر، هناك موارد وإمكانيات لدى المجتمعات المحلية يمكن أن توظف في درء المخاطر والكوارث، لكن يوجد قصور مالي وفني تبعه قصور في تحليل البيانات وتحديثها، فتقييم مواطن الضعف والقوه بانتظام يتطلب وقتا وجهدا. ويوصي بدعم مراكز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وبرامج مستدامة لحصر الكوارث وإيجاد مصادر لتمويلها بمبادرات محلية.
وترى هيئة الشئون البحرية أن هناك تقدم ملموس في جانب تطوير وتحديث البيانات والمعلومات والخرائط للمناطق المعرضة للخطر على سبيل المثال (المناطق المعرضة للزلازل والبراكين, المناطق المعرضة لمخاطر ارتفاع منسوب مياه البحر) ولكن تضل حبيسة الادراج.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

أهم العوائق: عوائق مالية وتنسيقية ـ غياب معايير تقييمية تحدد المخاطر ووضع الإجراءات ـ ضعف التأهيل والتدريب ـ ندرة التجهيزات والمعدات.
وترى هيئة حماية البيئة أن أهم التحديات التي واجهتها الدولة أو السلطات الوطنية تطوير الخطة الإستراتيجية، يحتاج قضايا سياسة بيئية محددة وتفكيراً عاجلاً، والتفويض والنشر وضمنها
1- استكمال بيانات السياسة بخصوص بيانات ومعلومات الهيئة العامة لحماية البيئة للنظم والتشريعات.
2- البحث في وسائل للتعاون الجاد بين القطاعات المختلفة للعمل مع الهيئة العامة لحماية البيئة وفق آلية أكثر سلاسة، وذلك لجعل بياناتها ونتائجها متاحة للهيئة العامة لحماية البيئة.
ويرى مركز الرصد الزلزالي أن أهم المعوقات غياب معايير واضحة لتنظيم البناء المقاوم للزلازل منذ زلزال ذمار 1982م علما بأن المعلومات الزلزالية تشير إلى احتمالات تعرض المحافظة لزلازل في المستقبل.
وتتمثل الصعوبات في العجز عن فرض قيود للحد من تجاوز معايير الهندسة الزلزالية وتخفيف مخاطر الزلازل وفقا لبيانات الرصد الزلزالي التاريخية.

المؤشر الأساسي 2

وجود أنظمة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات المتعلقة بالأخطار الرئيسية وقابلية التضرر.

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل تم ابلاغ الخسائر الناجمة عن الكوارث والأخطار بصورة منهجية وتم رصدها وتحليلها؟ لا

قواعد بيانات خسائر الكوارث متاحة ويتم تحديثها دورياً	نعم
التقارير المولدة والمستخدمة في التخطيط من قبل المالية والتخطيط والوزارات القطاعية (من قواعد البيانات في حالات الكوارث / نظم المعلومات)	لا
يتم رصد المخاطر بشكل دائم في مختلف المناطق داخل حدود الدولة	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

قامت الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بإنشاء قاعدة بيانات خسائر الكوارث في الجمهورية اليمنية لأكثر من 30 سنة مضت منذ العام 1980 إلى الآن شملت جميع الكوارث التي وقعت في اليمن بالتعاون مع ISDR-UN وأصبحت الآن هذه المعلومات متاحة في موقع إلكتروني خاص بها يمكن لأي شخص أن يطلع عليها ويستفيد منها .
تتلقى الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية وهيئة الأرصاد الجوية ومركز الرصد الزلزالي على معلومات وبيانات الزلازل في منطقة المحيط الهندي من ثلاثة مراكز إنذار مبكر لكارثة التسونامي ويتم استقبال هذه البيانات مباشرةً عن طريق رسائل الزلزال بدء منذ متتالية تحذيرات وهي GTS وجهاز الفاكس جهاز طرق عنً وأيضا الإلكتروني البريد طريق وعن SMS حتى زوال الخطر ويعتبر هذا إنجاز للجمهورية اليمنية حيث يتم استقبال رسائل التحذير بشكل دوري ومستمر ويتم الاطلاع على مستوى الخطر من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بمراكز الإنذار المبكر المذكورة سابقاً.
يتم الإعلان عن خسائر الكوارث بعد حدوث الكارثة، ويتم عمل تقارير ومتابعة وتحليل من أغلب جهات الحكومة بصورة ارتجالية مستقلة على مستوى كل جهة، بناء على رغبة وكفاءة ومسؤولية الجهة، ويهتم صناع القرار بالموضوع، فينتهي تحليل تلك التقارير ونادرا بتعويض السكان عن ممتلكاتهم للتعافي بعد الكارثة، واحيانا بصرف المتطلبات الاساسية وبدعم خارجي اذا كانت الكارثة كبيرة، وقد يكون الأمر بمبادرات شخصية من التجار، وبدأت هذه التقارير خلال العامين الماضيين تتطور إلى خطط تجمع في وزارة التخطيط بالدولة، خاصة بعد حدوث كارثة حضرموت، إلا أنها تفتقر إلى مشروع قاعدة بيانات خاصة بالكوارث، وبالنسبة لنشر وجمع البيانات فالواقع أنها أعطيت لصناع القرار فور التعرض للمخاطر ووضعتهم أمام الأمر الواقع للتداول مع قضية الكوارث بجدية أكثر مما سبق، لكن نشر هذه المعلومات بالشكل المناسب وفي الوقت الصحيح لازال قاصراً، ولم يصل إلى مستوى المجتمعات المحلية، وهذا مؤشر لغياب أنظمة متكاملة موحدة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات كنظام يمكن الاعتماد عليه.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

من أهم التحديات:
- تشتت البيانات والمعلومات، وضعف التحري والتدقيق .
- عدم كفاءة طرق الجمع والتحليل والنشر للبيانات .
- غياب المعلومات السابقة .
- تداخل المسؤوليات وغياب التنسيق .

- اللامبالاة والتقصير حول أهمية المعلومات بمجرد انتهاء الكارثة .
- تأخير إجراءات التنفيذ .
- غياب الخبرات أو عدم كفاءتها بالإضافة إلى إنعدام الأنظمة والتجهيزات المطلوبة لإنجاز المهمة .
- شحه أو عدم وجود مخصصات مالية كافية للتمويل وفي الوقت المناسب .
- عدم التحديث بصورة ممنهجة واستمرارية في حال وجودها في بعض الجهات.
-عدم وجود جهة مسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها وتقييم المخاطر ضمن هيئة مستقلة خاصة بالكوارث على مستوى البلد.
ضعف الاستفادة من معلومات المخاطر وآليات تحديثها ، فتوافر وسائل المراقبة أو عمليات الرصد يتطلب تحقيق الهدف من توافرها، وقد تحتكر المعلومات أحيانا. بينما يرى الهلال الأحمر أن عملية المراقبة وتحديث البيانات يتطلب دعما ماديا وتقنيا وإيلاء الاهتمام الكافي من قبل متخذي القرار.
وجود قصور في الموارد، إلا أنه توجد أقسام لجمع المعلومات في بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية لتسجيل المعلومات بشأن الإخطار ومناطق الضعف .
ضعف التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بالكوارث أثناء رصد أي خطر وعدم الإلمام بإدارة التنسيق SOPs وهذه الجهات تحتاج إلى تدريب وتأهيل كادرها .

المؤشر الأساسي 3

توافر أنظمة إنذار مبكر لجميع المخاطر الكبرى ووصولها لكل المجتمعات.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر يصلها في الوقت المناسب إنذارات مفهومة بالأخطار المتوقع حدوثها؟ لا

الاستجابة بشكل فعال للإنذار المبكر	لا
استعداد على المستوى المحلي	لا
نظم الاتصالات والبروتوكولات المستخدمة وتطبيقها	لا
مشاركة فعالة من وسائل الإعلام في نشر تحذيرات الإنذار المبكر	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

في الحقيقة لا توجد أجهزة إنذار مبكر ، أو اية مؤشرات تقود الى القول أن هناك أستعداد محلي إلا أنه يوجد نية لإنشاء صفارات إنذار في المدن الرئيسية خاصة بإنذارات السيول المفاجأة .
وفي الغالب تشارك وسائل الأعلام وأجهزة الأرصاد والأحوال الجوية في تحذير المواطنين من مخاطر الطقس وعلى المستوى الوطني بشكلاً عام.
تم تركيب بعض صفارات الأنذار في كلاً من المدن الرئيسية مثل صنعاء عدن تعز - الحديدة و المكلا ، وقد تبنى هذا

المشروع مصلحة الدفاع المدني خلال الفترة الماضية (2009-2010م) الا انه لم يتم تشغيلها الى حد الان ولم يتم الاستفاده منها . كما أن نظامِ الإنذار المبكّرِ يفتقر إلى الإطارِ القانونيِ في أغلبيةِ الجهات الحكومية التي ينبغي أن تستخدم تلك الأجهزة.

توجد تسجيلات لدى المركز الوطني للزلازل والذي يقوم بتسجيل الهزات الأرضية بمختلف اقاليم الدولة , الا أن السكان المحليين غير مطلعين على تلك التسجيلات وإن كانت في الواقع متوفرة على الشبكة الألكترونية . يحتاج هذا الجانب الى التوعية والتغطية الإعلامية الكافية. هيئة الأرصاد الجوية ومن خلال المعلومات المستلمة من المنظمات والدول الصديقة تقوم بالتواصل مع الأعلام وذلك للإبلاغ عن احتمال وقوع حادثة جوية معينة لكن التوصيات الطبية غير كافية للتعامل مع تلك الظاهرة.

وعليه فإن الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر غير قادرة حالياً على اتخاذ الإجراءات الاحترازية وفي الوقت المناسب لتقليل الخسائر المحتملة.

أما على مستوى التسونامي فلا توجد مراكز إنذار مبكر في اليمن (محلية) ولكن بعض الجهات كالإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية ومركز الرصد الزلزالي وهيئة الأرصاد الجوية مرتبطة ارتباط مباشر بمراكز الإنذار الإقليمية المتواجدة في بعض الدول المجاورة لليمن كالهند واندونيسيا واستراليا فيما يخص كارثة التسونامي وتحصل على البيانات والتحذيرات من هذه المراكز ويتم تحليل هذه البيانات والتحذير بناءً على نتائج تحليل هذه البيانات.

بالنسبة للزلازل يوجد في اليمن مركز الرصد الزلزالي وهو مركز جيد في محافظة ذمار ويعمل على قياس أي نشاط زلزالي في اليمن ولديه بياناته الخاصة ويتم التحذير من هذا المركز أولاً بأول.

نظم الاتصال ووسائل الإعلام تحتاج إلى جهد كبير لإقناعهم بالتعاون.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- نقص الوعي بأهمية منظومة الإنذار المبكر وتظهر النيئة أحياناً بعد الكارثة بصورة عاطفية وتختفي النيئة بعد الكارثة حتى يتم نسيانها.
- يعتبر التأهيل وبناء القدرات الوطنية عامل رئيسي قبل البدء بتنفيذ أي مشروع إنذار مبكر ما لم فلن تكون هناك استمرارية للمشروع.
- تفتقر اليمن ونقاط التواصل الوطنية الى التكاليف المالية لتغطية جوانب التوعية وتعزيز المشاركة المجتمعية
- عدم وجود الأجهزة والمعدات اللازمة مثل أجهزة الإنذار مبكر.
- انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفرها في أغلب المناطق الريفية.
- عدم توفر شبكة اتصالات وطنية تشمل كل المناطق والمنازل الريفية.
- غياب الشبكة الانترنت في الأرياف وضعف الخدمة في المدن . علاوة على ارتفاع أسعار الخدمة مقارنة بالأسعار العالمية.
- غياب معلومات حقيقة وبيانات جرد للإمكانيات الوطنية والمعدات الجاهزة للعمل في جانب الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر لها.
- غياب دور القطاع الخاص في هذا الجانب خصوصاً شركات الاتصالات.
- غياب السلوك التربوي لدى طلاب المدارس والجامعات حول اتخاذ التدابير اللازمة والمشاركة في الحد من المخاطر.
- غياب الوعي بالعمل الطوعي وندرة الجمعيات الأهلية الغير حكومية الفاعلة.
- ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة والسلطات المحلية وتداخل المسؤوليات.
- عدم وجود مخصصات وصلاحيات للسلطة المحلية للعمل في هذا الجانب.
- عدم وجود بعض وسائل التحذير مثل الصفارات في مناطق الخطر مثل السواحل وأماكن السيول.

ونرجع كل ما ذكر سابقاً لعدم وجود مركز إنذار مبكر لكافة المخاطر التي تهدد اليمن من أجل نشر التحذيرات والتهديدات ونشرها لكافة شرائح المجتمع اليمني وعدم دقة البيانات المتوفرة والتي تصل إلينا.

المؤشر الأساسي 4

تقييمات المخاطر المحلية والوطنية تضع في الاعتبار المخاطر الإقليمية وعبر الحدود، مع التطلع للتعاون الإقليمي للحد من المخاطر

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل يشارك بلدكم في إجراءات إقليمية أو شبه إقليمية للحد من مخاطر الكوارث؟ نعم

تطوير ومتابعة رصد الأخطار إقليمياً	لا
تقييم المخاطر الإقليمية أو شبه الإقليمية	لا
الإنذار المبكر الإقليمي أو شبه الإقليمي	لا
إعداد وتطبيق بروتوكولات لتبادل المعلومات عبر الحدود	لا
إنشار وتمويل استراتيجيات وأطر عمل إقليمية أو شبه إقليمية	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

حاليا يوجد تعاون إقليمي كما ذكر سابقاً في موضوع الإنذار المبكر لكارثة التسونامي للدول المطلة على المحيط الهندي ومنها اليمن تقوم من خلال مراكز الإنذار المبكر الإقليمية بتزويد اليمن بالمعلومات اللازمة وعمل تدريب للكادر اليمني في كيفية تلقي هذه المعلومات وتحليلها وكيفية التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة في اليمن من أجل الحد من خطر هذه الكارثة ونتائج الرصد والمراقبه على مدار الساعة.
كما يوجد تعاون لابأس به مع الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدنPRSEGA ومقرها جده في مجال الدراسات وتاهيل الخبرات وتبادل المعلومات والرصد والمراقبه . للأسف فأن الفترة الأخيرة (2013-2011م) شهدت تعاون أقل والذي قد يعزى لعدم تبني دورات ودراسات تخص الكوارث ضمن برنامج الهيئة.
و ايضا شاركت اليمن منذ تأسيس الإدارة العامة للطوارئ والكوارث بوزارة المياه والبيئة (نقطة الاتصال الوطنية) في عدد من الأنشطة الإقليمية والدولية التي تتناول قضايا عبر الحدود والإستراتيجيات الإقليمية وإصدار التقارير وما إلى ذلك.
والواقع أن المشاركة في كافة هذه الفعاليات يأتي ضمن التعاون مع المنظمات الدولية التي تقدم الدعم والمساندة لليمن وربط التنسيق على مستوى دول الإقليم حيث إن أغلب المشاركات التي تقوم بها تكون عن طريق مكاتب المنظمات في الإقليم أو المنظمات الرئيسة الدولية . بالنسبة لتبادل المعلومات سواءً على مستوى دول الإقليم أم على المستوى العالمي فاليمن كغيرها من الدول تقوم باستقبال المعلومات المرتبطة بقضية الكوارث، مثل معلومات الأرصاد الجوية والبحرية والتنبؤات باعتبار التعاون في هذا المجال أمرا ضروريا على كافة المستويات، لكن اليمن لا تستطيع تزويد دول الإقليم وشبة الإقليم بمعلومات وافية حول كارثة ما، نظراً لأوجه القصور وحسب ما ذكرنا في بنود هذا القالب، ومع ذلك فإننا مستمرون في التعاون الدولي والإقليمي من خلال التواصل وتوفير البيانات والمعلومات والضغط للوصول إلى رفع كفاءة التقييم والتحليل والاستجابة والاستعداد للمخاطر والتعافي من أثارها.
اليمن تحرص على المشاركة وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بالحد من الكوارث مثل أتفاقية كيوتو بِشأن تغيير المناخ. كما تحرص اليمن على المشاركة في إجراء التداخلات اللازمة لحصر الأمراض الوبائية عابرة للقارات مثل أنفلونزا الخنازير وأمراض الطفولة القاتلة من خلال حملات التحصين المستمرة، والجهود الرامية للقضاء على وبائيات الثروه الحيوانية من خلال الرصد والتقييم والمراقبه وحملات التحصين الدورية.
وهنالك تعاون إقليمي، خاصة مع دول جوار اليمن، حيث أنشئت أماكن حجر صحي وبيطري في مداخل الحدود والمطارات،

وتعمل كوادر محلية جنبا إلى جنب مع السلطات المختصة.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

ضرورة تدريب عدد كافي من الكوادر في كافة الجهات ذات العلاقة بالكوارث وتأهيلهم في كيفية التواصل الإيجابي فيما بينهم وكيفية التنسيق الناجح وتلقي البيانات من المراكز الإقليمية وتحليلها واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وأيضاً تقوم بدورها في توعية السكان القاطنين في مناطق الخطر بكيفية التعامل وتجنب حدوث كارثة تودي بحياتهم.
- ضرورة تطوير برامج الرصد الوطنية لرصد أي كارثة سواءً كانت في مجال التغير المناخي أو في مجال الجيولوجيا (الزلازل والبراكين) والاعتماد على القدرات الوطنية في رصد وتحليل البيانات وإجراء عمليات الإجلاء والإنقاذ.
ثمة عدد من العوائق تواجه صناعة القرار وإدارة التخطيط، أولها نقص المعلومات الموثوقة والحديثة حول مؤشرات الأنشطة البشرية على البيئة والموارد الطبيعية، وفي الوقت ذاته، نتائج التدهور البيئي والاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات التنمية المستدامة، أما العائق الثاني فهو الإدارة غير المناسبة للبيانات والمعلومات كنتيجة لمجموعة من العوامل، منها قلة الموارد المالية والقوة العاملة المدربة وضعف الوعي وتوافر المعلومات والبناء المؤسسي. وهناك تحديات تتعلق بجمع المعلومات البيئية والإخراج والنشر، إضافة لذلك، لا تقوم منظمات الرقابة بتغذية نتائجها في نظام معلومات عام، وهناك غياب للنهج الشامل.
ويمكن التغلب عليها بالإخلاص أولا لتبني الأساليب العلمية في حل المشكلات، وإنشاء وحدة إدارة الكوارث المحلية و الوطنية في كل دول الإقليم، لتعمل جاهدة بالتعاون والتنسيق في إطار واحد، والبحث عن مصادر تمويل متعددة لها وطنية ودولية، وتخصيص ميزانية ثابتة لها من ميزانية الدولة في كل بلد؛ لتتمكن من تأهيل الكوادر وإجراء دراسات واسعة لبناء قاعدة معلومات واسعة تنطلق منها قرارات الإصلاح البيئي وفق خطط استراتيجية طويلة المدى. ويمكن بدلا من إنشاء وحدة إدارة كوارث، إنشاء وزارة إدارة الكوارث في كل بلد لتتولى هذا الأمر.

أولوية العمل 3

استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.

المؤشر الأساسي 1

توافر المعلومات عن الكوارث على جميع المستويات ولجميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات وتطوير نظم نشر المعلومات . . . الخ).

مستوى التقدم المحرز? 3

تم تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو كبيرة.

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك نظام معلومات وطني عن الكوارث متاح للجمهور العام؟ لا

يتم نشر وتوفير المعلومات بشكل استباقي (وليس فقط عند الطلب)	لا
آليات موجودة فعليا للوصول إلى معلومات الحد من مخاطر الكوارث (الانترنت، التلفزيون والراديو، الخ...)	لا
يتم توفير المعلومات مع إرشادات استباقية لإدارة مخاطر الكوارث	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

يوجد بيانات عن التغيرات المناخية والجفاف في هيئة الأرصاد الجوية وهيئة الموارد المائية وهي ليست متاحة للجمهور ويتم التحفظ عليها واحتكارها من قبل الهيئات إلا لبعض الراغبين في عمل دراسة علمية وتعطى له بيانات فترة زمنية قصيرة ومحددة .
لا توجد صفحة إلكترونية على الإنترنت لنظام معلومات وطني عن الكوارث سوى قاعده بيانات الDesInventar وهي متاحة للجميع جرى توزيعها على كافة الجهات ذات العلاقة الحكومية وبعض منظات المجتمع المدني المهتمة أويضا لا يوجد أي نظام معلومات وطني يستوعب كافة القضايا المتعلقة بالكوارث عدا بعض المعلومات والأرقام المودعة بمواقع الإنترنت على شكل معلومات وبيانات عامة كمعلومات أرصاد جوية وبيانات مناخية في مواقع خاصة بهيئة الأرصاد اليمنية، كما يمكن الحصول على بعض إحصائيات الكوارث في البلد كمعلومات عامة غير مفصلة في المواقع الرسمية وغير الرسمية، وهي معلومات مشتتة لا يستفيد منها المهتم مباشرة. وتوجد معلومات كهذه في بعض خطط القطاعات والسياسات الوطنية والتقارير العامة، إلا أن آلية الوصول إليها غير محددة أو ممنهجة، ومازالت اليمن تعاني قصورا في نشر هذه البيانات (حتى وإن كانت بسيطة) لتصبح في متناول الجمهور والمهتمين، وهو أولية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار، حيث إن المعلومات هي أساس تنفيذ السياسات والخطط على مستوى القطاعات كافة.
وقد استلمت اليمن مكتبة في مجال الحد من مخاطر الكوارث مِنْ الأُمم المتّحدة - الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث في العام 2008، وسبق عمل خطة لترجمةَ بَعْض النشَرات المختارة إلَى اللغة العربيةِ، توزّعُ قائمةَ النشرِ بين الجامعاتِ ومعاهدِ البحوث مِن قِبل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئيةَ ولكن لم تنفذ لعدم توفر التمويل

وتتوزع المعلومات الزلزالية في نشرات حسب حدوثها يوميا أو فصليا أو سنويا (بانتظام) على جهات العلاقة، ولكن لا توجد آليات لنشرها. ويأتي أكثر المعلومات من تقارير وطنية، وتقارير منظومة الأمم المتحدة ، والتقارير الدورية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول كوارث اليمن، ومن مواقع إلكترونية. لكنها تصدر بلغات أجنبية، لا تتيح للجمهور الاطلاع عليها بشكل وثيق للاستفادة، هذه التقارير من شأنها أن تمس حياة الإنسان ويتطلب من الجهات البحثية والمراكز المتخصصة أن تنشرها لعامة الجمهور من أجل الوقاية والحد من خطر الكوارث.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- عدم توفر إمكانيات مالية لتنفيذ جمع وتحليل وأرشفة البيانات والمعلومات، وعمل تقييم المخاطر وقابلية التضرر وغيره
- عدم وجود شبكة معلوماتية مختصة في هذا الجانب
- عدم وجود برنامج موحد يخدم كافة الجهات ذات العلاقة
- قصور في التركيبات والتجهيزات المطلوبة لتنفيذ ما ورد أعلاه
- غياب الكفاءات والخبرات

هذا ويوصى بتأهيل الكوادر الوطنية من خلال توفير الدعم المالي والحاجة الماسة إلى الاستشارات الدولية والمساعدات الفنية من قبل المنظمات والدول الصديقة والجهات المهتمة، حيث إن اليمن مازالت حديثة العهد في تجربة مواجهة الكوارث الطبيعية، وينبغي خفض معدلات الأمية في أوساط المجتمع، وحضور الإعلام والتوعية البيئية في الصحف والنشرات الدورية والمجلات، بصورة منتظمة وبصورة كافية، وتعد حلول ضعف الإمكانيات المالية والتجهيزات الفنية والمهارات والموارد البشرية من الأولويات، كالدعم الدولي الدائم، وذلك لعجز اليمن عن تلبية احتياجاتها الأساسية.
كما ينبغي تفعيل إستراتيجية التوعية المستمرة، فقد تم تنفيذ برنامج توعية وتدريب محلي بعد زلزال محافظة ذمار 1982م للمجتمعات المحلية، ولكن بعد انقضاء فترة 31 سنة لم يعد لهذه الخبرات أو الشرائح المدربة أي وجود في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى تغير طرق التفكير والسلوك في هذه المجتمعات حول المخاطر الزلزالية.

المؤشر الأساسي 2

المناهج الدراسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية تتضمن مفاهيم وممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث ضمن المناهج التعليمية الوطنية؟ نعم

المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية	لا
المناهج الدراسية الثانوية	لا
المنهج الدراسي الجامعي	نعم
برامج تعليمية تخصصية للحد من مخاطر الكوارث	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

أدرجت قضايا الحد من الكوارث في المنهاج الدراسي المطور (2001)، على مستويي المرحلتين الأساسية والثانوية، في إطار استراتيجية تطوير التعليم عموما، وفي إطار (الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي 2001-2015م)، حيث تم التركيز على كثير من مفهومات الكوارث البيئية الطبيعية والإنسانية محليا وعالميا في جميع المجالات، مثل الصحة والنظافة وتلوث البيئة والزلازل والبراكين، وحوادث المرور، والحروب، وظواهر الثأر ومضغ القات والأمية ونقص موارد المياه والغذاء وغيرها، ويتفاوت التركيز على هذه المفهومات من مادة دراسية إلى أخرى حسب طبيعة المادة الدراسية وأهدافها، وجاء ذلك انعكاسا لتطوير أهداف النظام التعليمي اليمني وأهداف المواد الدراسية انطلاقا من مواكبة المشكلات والاتجاهات العالمية المعاصرة، وهي جرعات توعوية مناسبة. وتعتزم وزارة التربية والتعليم اليمنية إجراء تطوير جديد للمنهاج التربوي بعد أن مضى عليه اكثر من عشر سنوات

وقد بدأت بعض الجهود الهامة، تحت شعارات وموجهات أخرى ـ هي غالباً قطاعية ـ كجهود القطاع الزراعي التي نالت بعض الاهتمامات والتركيز من مؤسسات تعليمية وتدريبية في مراكز التدريب الزراعي وبعض كليات الجامعات والمراكز التابعة لها، التي بدأت تتطرق لقضية البيئة بشكلاً أو بأخر.

هذا وتفتقر اليمن الى حد الآن الى وجود قناة تعليمية مستقلة.

بعد جهود الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية الحثيثة بدأ الآن من هذا العام 2014م تدريس مساقات خاصة بالكوارث الطبيعية في جامعة صنعاء وهذا يأتي نتيجة لارتفاع الوعي العام بأهمية الحد من مخاطر الكوارث وتأهيل الكادر ورفع الوعي.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

1. يعتبر دمج مثل هذه المفاهيم امراً صعبا بالنسبة لوزارة التربية والتعليم. حيث يرى المعنيين أن المناهج المدرسية أصبحت مكتظة بالعديد من الشعارات التوعوية في الجوانب المختلفة.
2. وجهت الحكومة اليمنية مسبقا بدمج مناهج توعوية تخص كل جهة ضمن المناهج التعليمية وخصوصاً مناهج المدارس الأساسية والثانوية.
3. عادة فأن تأليف الكتاب المدرسي يخضع لمعايير محددة لا يمكن تجاوزها، أهمها تحقيق التوازن في جميع جوانب متغيراته حتى لا يطغى جانب على آخر.
4. يمكن تجاوز هذا التحدي بالمراسلات وعقد اجتماعات التشاور بين تلك الجهات، بالإضافة إلى نشر التوعية التفصيلية في هذا الجانب ومن ثم النظر في إدراج مفاهيم مختصرة ضمن المناهج تكون مبنية أساسا على معلومات سابقة في أذهان المجتمع وذلك كون موضوع الكوارث ـ على مستوى الدولة ـ موضوعا حديثا يحتاج إلى تفاصيل قد لا تستوعبها المناهج التعليمية.
5. ينبغي توحيد الرؤى الوطنية لدمج واستيعاب مثل تلك المفاهيم في المناهج الدراسية وكذلك إعادة النظر في إدراج تلك المفاهيم ضمن المعاهد التدريبية الخاصة
6. لابد من تحديد الأولويات لكل فترة زمنية وعلى مستوى قطاعات الدولة وذلك لاستغلال الإمكانيات المالية الشحيحة فيما ينفع البلد . وبناء على ذلك يتم وضع نظام منهجي مرتبط مقر ضمن أطر واستراتيجيات مخصصة.
7. كما ينبغي تعزيز الوعي على كافة المستويات حتى ينال مفهوم الحد من الكوارث مساندة المجتمع وتأييده واستحسانه، وهذا سيتأتي من خلال خطط وبرامج توعوية مبنية على مخصصات مالية سنوية معتمدة .

المؤشر الأساسي 3

يتم تطوير أساليب البحث وأدوات لتقييم للمخاطر المتعددة وتحليل فوائد التكلفة وتعزيزها

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث مدرج ضمن برامج وميزانيات البحوث التطبيقية العلمية الوطنية ؟ لا

مشاريع وبرامج بحثية	لا
يتم تطبيق نتائج البحوث، والمنتجات أو دراسات / المستخدمة من قبل المؤسسات العامة والخاصة	لا
دراسات عن التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

لا توجد في الحقيقية ميزانية وطنية للبحوث الوطنية التطبيقية خصوصا في جانب الكوارث، وفي هذا الصدد فإن السياسة الوطنية للميزانيات الموضوعة للعملية البحثية في كافة الميادين ضعيفة وربما لا تتجاوز 5% من الميزانية العامة حيث إن الإحصائيات العامة تعطي مؤشرات بانعدام الدعم المخصص للأبحاث العلمية .
توجد مبادرة بسيطة بين وزارة المياه والبيئة ومنظمة البحث (قابلية التعرض للكارثة وإدارة الطوارئ ، أسيا) المملكة المتحدة ، جامعة نورثيمبريا (Asia ,Management Emergency and Vulnerability Disaster) في صنعاء جامعة ، والبيئة المياه مركز مع بالتعاون اليمن في الماجستير درجة برنامج أسيسَبَت ، Northumbria UK مجال إدارة الكوارث والحد منها ، ولكن هذا المشروع غير قائم إلى حد الآن.
هناك عدد من المراكز والمؤسسات ذات الصلة بإنتاج ونشر التقنيات والمعلومات الفنية والمعارف العلمية كهيئات البحوث ومراكز الدراسات والجامعات وعدد من المؤسسات الأخرى المماثلة، ولدى هذه الجهات خطط وبرامج وأنشطة لبحث ودراسة جوانب متصلة بالبيئة لكنها تتم دون رابط أو رؤية موحدة أو وفقاً لسياسات ومنطلقات وطنية موحدة بل إنها تختلف من جهة لأخرى في هذا الجانب، كما أن لدى كثير من تلك الجهات نتائج بحوث ودراسات ومسوحات تتضمن معلومات كثيرة حول جوانب البيئة المختلفة إلا أنه لا توجد آلية واضحة لتبادل ونشر المعلومات فالجهود التي تصب في اتجاه البحث العلمي كبيرة، لكن دون سياسات واضحة، وهناك قصور في عملية نشر البيانات وإتاحتها.
لا يوجد تنسيق بين المؤسسات العامة ونواتج الأبحاث والدراسات التي يقوم بها بعض الأشخاص بدعم ذاتي (خاص)

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- غياب الوعي على مستوى صناع القرار.
- شحه الموارد المالية للدولة.
- انعدام الثقة ربما لدعم الأبحاث خصوصاً في هذا الجانب على اعتبار أنه بلا جدوى ولا حاجة له .
- عدم وجود أو قلة وجود كوادر مهتمة وفاعلة في جانب الكوارث.
- غياب التشريعات والقوانين الملزمة.
- عدم وجود أنظمة معلومات ملائمة فاعلة ومنسقة وقائمة على معايير موحدة.
- معظم ما تنتجه المؤسسات البحثية من معلومات يتم لأغراض مختلفة غير منشورة، وغالباً ما تكون غير متاحة بصورة منتظمة ومناسبة وكافية.
- استحواذ البحوث الزراعية على مخرجات البحث العلمي والتخصصات العلمية المتوافرة تصل إلى (85%) في مختلف

المناطق.
- قصور أو في بعض الأحيان غياب أشكال الاتصال المؤسسي المنظم والفاعل بين الجهات المعنية لتعزيز التعاون والتكامل في الموارد والإمكانات.
- والتوصيات المطلوبة هنا تتركز على التوعية وتوافر الإمكانيات المالية والفنية والتدريب والتأهيل للقدرات الموجودة لتصل بمطالبها إلى صناع القرار بطرق وأساليب منطقية.
- العجز في الموازنة العامة من الأسباب الرئيسية لعدم تخصيص ميزانية وطنية للبحوث العلمية التي تخص الكوارث في اليمن.
- ضعف الثقافة بمخاطر الكوارث وتأثيرها على التنمية المستدامة على المستوى الرسمي مما يجعل وضع ميزانية تخصص للبحث العلمي في مجال الكوارث صعب جداً وبحاجة إلى توعية بهذا الجانب.
- ضرورة التنسيق بين المؤسسات العامة والبحوث التي يقوم بها أشخاص بشكل ذاتي ودعمهم مادياً حتى يتم الاستفادة من مخرجات هذه البحوث والدراسات لصالح هذه المؤسسات مستقبلاً.

المؤشر الأساسي 4

وجود استراتيجية توعية عامة على المستوى الوطني للترويج لثقافة مجابهة الكوارث، وتصل إلى المجتمعات الحضرية والريفية.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل حملات التوعية العامة الموجهة للمجتمعات الأكثر عرضة للخطر والسلطات المحلية تتضمن مخاطر الكوارث لا

حملات التوعية العامة لزيادة الوعي من المخاطر	لا
تدريب هيئات الحكم المحلي	لا
إدارة الكوارث (الإستعداد والاستجابة للطوارئ)	لا
إدارة المخاطر الوقائية (المخاطر والقابلية للتضرر)	لا
توجيهات للحد من المخاطر	لا
توافر معلومات حول ممارسات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

نفذت وزارة المياة والبيئة نهاية 2012 برنامج مواجهة تلوث البيئة البحرية بالنفط استهدفت اغلب الموانئ البحرية وموانئ تصدير النفط استهدفت الشركات النفطية وهيئات الموانئ ضمن خطة وطنية متكاملة سنوية وتم الاتفاق على

مساعدتها بعمل اطار خطة لكل الجهات المستهدفة لمواجهة التلوث البحري.
وفي مطلع العام 2009م ، دشنت وزارة المياه والبيئة، الحملة الوطنية للنقل والتخزين والإستخدام الأمن لمادة الكلور والتي شملت كافة المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي في الجمهورية اليمنية بهدف رفع الوعي لدى العاملين بالمؤسسات والإسهام بتعزيز أنظمة السلامة والأمان للمنشآت والمجتمعات المحلية ومعايير نقل وتخزين وإستخدام مادة الكلور في مياه الشرب ومياه الصرف الصحي . وقد خرجت الحملة بحزمة من القرارات والتوصيات حول مواصفات أماكن مادة الكلور ونسبة مادة الكلور في مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والاشتراطات الآمنة لنقل هذه المادة ، وقد ألزمت المؤسسات المعنية بهذه المعايير .
كما تم خلال هذا العام 2014م عقد ورشة عامل لبعض المختصين من الجهات ذات العلاقة للتعريف ببرنامج ديس انفنتر وإمكانية الاستفادة من المعلومات الوطنية المتاحة وذلك بعد أن تم إدراج وتحديث تلك البيانات من قبل الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.
ورغم الجهود الوطنية في خلق إعلام بيئي لدى العامة إلا أنه ما تزال مخرجات هذه الجهود دون المستوى المطلوب لعوامل كثيرة ومتداخلة؛ إذ إن الخبرة والتقنية تلعب دوراً كبيراً وتحول في الوصول إلى تحقيق النتائج الفاعلة ناهيك عن ضعف التمويلات وقلة الكادر المتخصص في الإعلام البيئي؛ وينبغي الوصول إلى إعلام متخصص ونوعي كما هو شائع ومتعارف عليه بـ (الإعلام التنموي(التخصصي كـ (الإعلام البيئي /الصحي/الزراعي/السياحي...إلخ(مثلاً، على النحو المتبع في كثير من بلدان العالم النامي.
فينبغي تعزيز الوعي العام من خلال سياسة إعلاميه وإستراتجية طويلة الأمد بإدماج عملية التوعية في البرامج اليومية للإعلام الرسمي، في ضوء موارد ماليه كافية، والتزام سياسي.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

أهم التحديات الرئيسية :
عدم توافر مخصصات مالية لدى الجهة المعنية بقضايا الكوارث المتمثلة بنقطة التواصل الوطنية لتنفيذ مهمات النشر والتوعية.عدم وجود جهة مستقلة معنية بهذا الشأن حيث إن نقطة التواصل الوطنية لم ترق إلى الوصول إلى كافة صلاحياتها. كما ترى بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة أنها غير معنية بهذا الجانب، عدا أداء واجباتها فيما يخص الكارثة حال حدوثها وتسوية الأوضاع في ذلك الحين .
عدم تحديد الأدوار (إلى حد الآن) التي يفترض أن يتم وضعها ضمن إطار الخطة الوطنية الموحدة الذي ستقوم بها نقطة الاتصا-للالوطنية والجهات ذات العلاقة .ارتفاع معدلات الأمية في أوساط المجتمع.حضور الإعلام والتوعية البيئية قد يتركز أساساً في وسائط الإعلام المقروءة كالصحف والنشرات الدورية والمجلات. يؤخذ على كثير من تلك المطبوعات والإصدارات انها تصدر خلال المناسبات فقط وعدم الانتظام وكذا تغيير المسميات ومحدودية التوزيع، وفي بعض الأحيان الاختفاء الكلي بعد صدور أعداد قليلة.
ضعف الإمكانيات المالية والتجهيزات الفنية والمهارات والموارد البشرية.
- غياب خطة وطنية للحد من الكوارث تاخذ في عاتقها مسالة التوعية على كافة المستويات
- عدم تنسيق أدوار وتوحيد جهود بين كافة الجهات ذات العلاقة وعدم تحديد مهام لأي جهة تقوم بحملات توعية.
- ضعف ثقافة الجانب الرسمي بأهمية التوعية في مجال الحد من مخاطر الكوارث الأمر الذي يصعب تخصيص مبالغ رسمية من أجل عمل حملات توعية بمخاطر الكوارث على مستوى البلد ككل والتركيز على المجتمعات الاكثر عرضة للكوارث

أولوية العمل 4

الحد من عوامل الخطر الأساسية

المؤشر الأساسي 1

الحد من مخاطر الكوارث يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات والخطط البيئية ذات الصلة بما في ذلك استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك آلية موجودة لحماية واستعادة خدمات النظم البيئية التنظيمية؟ (المرتبطة بالأراضي الرطبة، وأشجار المانغروف، الغابات . . . الخ) نعم

تشريعات المناطق المحمية	نعم
مدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية	لا
التخطيط المتكامل (على سبيل المثال إدارة المناطق الساحلية)	لا
تقييم الآثار البيئية	نعم
مشاريع وبرامج التكيف مع تغير المناخ	نعم

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

بالنسبة للقطاع البيئي فيعتبر الحد من مخاطر الكوارث هدف أساسي في خططها وسياساتها حيث قامت وزارة البيئية وهيئة حماية البيئة التابعة لها بإعداد العديد من الخطط والبرامج والمشاريع ذات الصلة وعمل آليات لاستعادة خدمات النظم البيئية وحماية الأراضي الرطبة وأشجار المنجروف وايضاً برنامج التكيف مع تغير المناخ .
وبناءً على التوقيع الموقع بين الجانب الحكومي في اليمن وبين البنك الدولي حصلت اليمن على منحة لعمل مشروع التكيف مع تغير المناخ بمبلغ 19 مليون دولار وهي خطوة مهمة وبداية في طريق إدارة الكوارث على مستوى البلد ككل.
توجد آلية لحماية واستعادة خدمات النظم البيئية التنظيمية، لكنها غير شاملة بالشكل المطلوب وذلك من حيث تنفيذ القوانين وعمل المشاريع الهادفة، حيث توجد مناطق محمية وتشريعات لحمايتها إلا أن آليات تنفيذها مفقودة، كما أنه لا توجد مدفوعات مقابل خدمات النظم البيئة. هذا مع وجود قصور في إدارة المناطق الساحلية المدرجة ضمن خطط وزارة المياه والبيئة وذلك لقصور الرقابة والمتابعة والتقييم.
كما أن تشريعات تقييم الأثر البيئي مدرجة ضمن خطط الدولة الوطنية وبدأ تنفيذها جزئيا في بعض المشاريع الممولة من البنك الدولي على العكس في المشاريع الحكومية التي عادة تصاحبها لامبالاة وتلاعب في تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي

وهنا نشيد بتوجهات البنك الدولي في جانب تطبيق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وإلزام الحكومة بالتنفيذ.
بالنسبة للعمل الجاري في جانب التغير المناخي فتوجد مقترحات وخطط علي شكل مشاريع وبرامج بمساندة دولية والبنك الدولي لتنفيذها، حيث إن الميزانيات المطلوبة في هذا الجانب كبيرة ولا تستطيع الحكومة القيام بتنفيذها بمفردها خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة .
تم تأسيس مشروع إنتاج خارطة مخاطر الغطاء الصخري بتمويل حكومي وخصوصا بعد الانهيار الصخري في قرية الضفير (ديسمبر 2005م) ، هذا وقد قامت الكوادر الوطنية بعمل دراسة للمخاطر الجيولوجية الحاصلة والمحتملة في المناطق الأهلة بالسكان خصوصا في مناطق المرتفعات وبطون الوديان علاوة على اشتمال الدراسات لمواقع مدنية. وتغطي الخارطة رؤية مستقبلية لأصحاب القرار والمخططين والمستفيدين لاتخاذ قرارات التوسع العمراني ومشاريع الطرق وغيرها.
العمل في المسوحات خلال الفترة 2011-2013 م للاسف اقل بكثير عن المسوحات السابقة وذلك بسبب عدم توفر الدعم المالي للتنفيذ.
بالنسبة لكارثة الفيضان التي حصلت عام 2008م بمنطقة حضرموت والمهرة فقد حصل اليمن على دعم من البنك الدولي من خلال برنامج GFDRR وذلك لدراسة تخريط الكارثة، وعمل أطلس للكوارث الوطنية، ويفترض ان الشركة الاستشارية المعنية بالدراسة قد قامت بالتنفيذ إلا أن برنامج الدراسة كان يسير ببطء خلال الفترة الماضية ولا توجد بوادر في الفترة الحالية عن مخرجات ذلك التمويل .

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

التحديات الرئيسية هي :
- عدم تنفيذ القوانين والتشريعات النافذة .
- شحه الإمكانيات المالية والفنية .
- عدم توفر البدائل المشجعة .
- غياب الوعي والمعرفة في جوانب مخاطر الكوارث .
- عدم وجود تخطيط كامل (استراتيجية) لإدارة كامل المناطق الساحلية وانما تقتصر على بعض المناطق المرشحة في بعض المدن.

وترى بعض الهيئات الحكومية الاخرى بأن هناك تحديات أخرى :
1. كثافة الضغوطات والمهددات للموارد الطبيعية والتوازن البيئي.
2. ضعف التخطيط الاستراتيجي للقطاعات التنموية وتحديد الأولويات والسياسات والخيارات للتنمية البيئية المستدامة وتحديث المؤشرات باستمرار.
3. قصور الآلية الاقتصادية للتسعير الحقيقي للموارد كالطاقة والمياه التي تؤدي للإضرار بالبيئة والهدر للموارد الطبيعية وزيادة حدة التلوث وعدم احتساب كلفة التدهور البيئي في الاقتصاد الوطني.
4. قصور الوعي المجتمعي بقضايا البيئة مما أضعف الدوافع والتحفيز للمحافظة والإدارة السليمة للموارد البيئية.
5. غياب التشريعات المتعلقة باستخدام الأراضي ذات المخاطر الزلزالية.
6. صرحت هيئة المساحة الجيولوجية بأنه كان مخططا أن تنتج خارطة لمخاطر الغطاء الصخري لليمن في ثلاث سنوات إلا إن وجود قصور في توفير الموارد بسبب الظروف الاقتصادية للبلد حال دون الالتزام بالفترة الزمنية المقترحة حيث خفض المخصص المالي لتنفيذ البرامج السنوية مع عدم توفير المتطلبات الأساسية من مختبرات ومرئيات فضائيات وبرمجيات متقدمة وأجهزة متطورة مع وجود ضعف في البناء المؤسسي .

وفي الواقع يتم مواجهه صعوبة في رفع القدرات لدى الكوادر حيث تلقت معارف أولية وطبيعة العمل من هذا النوع يتطلب تدريب متقدم واكتساب خبرة نوعية خاصة من البلدان المتقدمة في هذه المجالات , وخاصة في مجال الكوارث والفيضانات والسيول للوصول إلى إنتاج خارطة مخاطر لها وتحديثها مستقبلا .
وللتغلب على مثل هذه المعوقات يستلزم توفير الدعم الكافي من متطلبات فنية وتدريب وتأهيل نوعي وبناء القدرات المؤسسية وإيجاد تشريعات ملزمة بالتقيد بالأسلوب المنهجي للحد من الكوارث وخاصة التقيد بالتخطيط المسبق في استخدام الأراضي والبعد عن العشوائية وعدم منح تراخيص إلا بعد تقييم احتمالية المخاطر الناجمة عن التغيرات الجيولوجية والمناخية وغيرها.
كما ينبغي دعم وتطوير لامركزية الإدارة البيئية، وتنمية الموارد البشرية في مجالات البيئة، وتعزيز آلية الترابط والتنسيق والشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ودعم دور المرأة والشباب في حماية البيئة، وإصدار تعميمات لتنظيم استخدام الأراضي ذات الارتباط بالمخاطر الزلزالية، وتفعيل أداء المنظومة الوطنية المعنية بمواجهة تغيرات المناخ، وتحديد ادوار

واضحة ومسؤوليات محدده لنقطة الارتكاز المنسق الوطني للتغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث.

المؤشر الأساسي 2

يتم تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات الأكثر تعرضا للخطر.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد شبكات أمان اجتماعي لزيادة القدرة على مجابهة الكوارث بالنسبة للأسر والمجتمعات المعرضة للخطر لا

تأمين على المحاصيل والممتلكات	لا
برامج ضمان العمالة المؤقتة	لا
التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة	لا
تمويل المشاريع الصغيرة (الادخار والقروض، الخ)	نعم
التأمين متناهي الصغر	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

حتى الآن لا توجد شبكات أمان اجتماعي وإنما تم مناقشة هذا الموضوع ضمن مخرجات الحوار الوطني الذي أكد على ضرورة إيجاد شبكة أمان اجتماعي قوية وواسعة في عدة مجالات من ضمنها التأمين في الكوارث وسيتم إدراجها ضمن دستور البلاد الجديد الذي يتم مناقشته حالياً.
تعتبرقاعدة البيانات ال DesInventar خطوة هامة لتحديد اتجاهات الكوارث وللتقليل من قابلية تضرر المجتمعات الأكثر عرضة للكوارث والمخاطر .
في العام 2007، قامت جمعية الهلال الأحمر اليمنية بعمل تقييم للتجمعات السكانية القابلة للتعرض للكوارث في خمس إدارات محلية في اليمن ، هذا التقييم ركز على قابلية التكيّف المجتمعية للتعافي خلال وبعد الكارثة .
لا يوجد ضمان اجتماعي بالمفهوم الصحيح لمواجهة والتخفيف من أضرار الكوارث عدا وجود ضمان اجتماعي بسيط حالياً للأسر الفقيرة ولكن لا يفي بالأغراض المعيشية العادية، ولا توجد تشريعات وقوانين أصلاً فيما يخص الضمانات للمجتمعات المعرضة للخطر، ولم تنفذ دراسة اجتماعية بحد علمنا- للمناطق المعرضة للخطر من أساسه. كما أن أنواع الضمانات والأمان الاجتماعي الأخرى غير موجودة عدا نسبة قليلة من التأمين على ممتلكات الشركات الأجنبية والهيئات وضمانات مرتبات التوظيف.
هذا وتشير الإحصاءات الوطنية الى زيادة في عدد السكان وتناقص معدل المواليد لكل ألف نسمة، وتراجع معدل وفيات المواليد والأطفال تحت الخامسة. كما أن الخدمات الصحية ليست السبب الوحيد لاستدامة معدلات مرتفعة للنمو السكاني حيث يعتبر السكان في اليمن من الفئة السكانية الشابة، كما أن الزخم السكاني قصير. كما تشير معدلات السكان في الفئات الشابة إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة لا يتوقع أن تكبح في المدى القريب؛ مما يستلزم معالجات

مناسبة.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

من أهم التحديات الاتي:
- وجود شبكات أمان اجتماعي ضعيفة ولا تكفي للإعالة. لذا يوصى بتطويرها لتكون متفهمة أكثر للاحتياجات الضرورية للجمعيات بناءً على الوضع الاقتصادي القائم.
- الضمان الاجتماعي الموجود يمنح بعض الأحيان بطرق غير عادلة لعدم نزاهة اللجان التي تتولى تحديد من يستحقونه، فقد يأخذه من لا يستحق ويحرم منه من يستحقه؛ وهذا يتطلب إيكال الأمر إلى لجان نزيهة تتمتع بالورع والعدل.
- يجب تخصيص رعاية اجتماعية خاصة للمجتمعات المعرضة لمخاطر الكوارث لرفع مرونتها باتجاه الكوارث ويقصد بهذا الامر المجتمعات الساحلية وسكان الاودية المعرض للفيضانات والسيول وسكان المناطق الجبلية المرتفعة المعرضون للانزلاقات الارضية.
- إن الهموم السكانية هي جزء من الإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية. ولهذا السبب، فقد تخصصت مراكز يمنية في علم السكان وتنمية الموارد البشرية لتحسين تقنيات التخطيط السكاني، واستشراف النتائج المحتملة للأنشطة البشرية الحالية والمستقبلية، إن إحدى النتائج المحتملة هو الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة للتغير المناخي والتحولات البيئية التراكمية وكذلك مستوى الخدمات المتركز في المدن والمناطق الحضرية وهذا بالطبع سيؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى كافة شرائح السكان .
عدم وجود السياسات التي تؤكد على ضرورة عمل شبكة أمان اجتماعي على كافة المستويات ومن ضمنها التأمين في الكوارث الطبيعية.
عدم وجود الميزانية الكافية لعمل شبكة أمان اجتماعي لكافة المناطق المعرضة للكوارث
عدم حصر كافة المناطق المعرضة للكوارث الأمر الذي يستوجب حصر كافة المناطق المعرض لخطر الكوارث وعمل شبكة أمان اجتماعي لهذه المناطق.

المؤشر الأساسي 3

يتم تنفيذ خطط وسياسات اقتصادية قطاعية لتقليل قابلية التضرر للأنشطة الاقتصادية.

مستوى التقدم المحرز? 2

بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث مدمجة في التخطيط للتنمية الاقتصادية؟ نعم

نظم الاستثمار على المستوى الوطني ومستوى القطاعات تتضمن الحد من مخاطر الكوارث الرجاء تقديم أمثلة محددة مثلاً عن البنية التحتية، المواصلات والاتصالات، الأصول المنتجة والاقتصادية.	لا

سهولة تقديم أمثلة محددة: على سبيل المثال البنية التحتية العامة، والنقل، والاتصالات، والأصول الاقتصادية والإنتاجية

استثمارات تحصينات البنية التحتية تتضمن المدارس والمستشفيات	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

تكاليف الجدوى الأقتصادية عادة يتم فقط لدى القطاع الخاص واصحاب الشركات والمشاريع الأستثمارية وتاخذ غالبا طابع الربحية والخسارة بناء على دراسة السوق وعوامل أخرى ترتكز في المقام الأول على الربحية. ولا يوجد ما يشير الى المخاطر والكوارث الطبيعية بشكل رئيسي ضمن اغلب تلك الدراسات عدا مخاطر السوق المحتملة.
يوجد من هذا القبيل في بعض مشاريع الدولة خصوصا الممولة من البنك الدولي تنفيذ مثل هذه الدراسة وخصوصا لمعرفة مدى استفادة المجتمع من المشروع المقترح وعادة يتم النظر الى المردود الاقتصادي والاجتماعي. في الدراسات العميقة والمتخصصة يتم التطرق للمخاطر المحتملة ويتم التعديل في التصميم او اختيار مواقع اخرى مناسبة لاقامة المشروع.
بوجة عام اليمن لم تقم الى حد الان بادراج خطط المخاطر والكوارث ضمن الخطط الوطنية والقطاعية عدا البدايات التي تتبناها الدولة او الجهة من وقت الى اخر والتي عادة لاترى النور بسبب العجز المالي والتركيز على اولويات اخرى وتأتي على رأس كل التحديات في كل محور أو نقاش غياب الموارد المالية التي تمكن من رسم خطوط عريضة لتنفيذ أي نشاط في اليمن.
لا يتم دمج التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للتنمية الاقتصادية وإنما تقوم الحكومة بتخصيص مبالغ لحالات الطوارئ كالحروب والكوارث وغيرها تستخدم هذه المبالغ في مثل هذه الحالات ويتم التصرف بها بناءً على حجم وطبيعة الكارثة وبنسبة بسيطة تصل إلى 30% من حجم الكارثة وتعتمد أيضاً على المساعدات الدولية الأخرى التي تأتي من المنظمات وبعض الدول الشقيقة والصديقة.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

عدم الإلمام الكامل كما ذكر سابقاً بمناطق الخطر وبحجم الكوارث المتوقعة الأمر الذي يستوجب عمل خارطة مخاطر لكافة المناطق المعرضة للخطر.
ضعف الوعي الرسمي بضرورة دمج التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للتنمية الاقتصادية المستدامة مما يتطلب تحرك محلي ودولي لجعل هذه المسألة من أولويات عمل الحكومات القادمة.
ضعف ميزانية الدولة الأمر الذي يستدعي البحث عن دعم لعمل دراسة من أجل دمج التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.

المؤشر الأساسي 4

التخطيط والإدارة للإسكان يتضمنان عوامل الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك الإلزام باتباع كود البناء.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك استثمارات للحد من المخاطر في المستوطنات الحضرية القابلة للتضرر؟ لا

الاستثمار في البنية التحتية لصرف المياه في المناطق المعرضة للفيضانات	نعم

تثبيت المنحدر في المناطق المعرضة للانهيارات الأرضية	نعم
تدريب عمال البناء على تقنيات البناء الآمن	لا
توفير الأراضي والمساكن الآمنة للأسر ذات الدخل المنخفض والمجتمعات المحلية	لا
تنظيم الحساسية للخطر في تقسيم المناطق البرية وخاصة للتطوير العقاري	لا
تنظيم تقديم سندات ملكية الأراضي	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

بشكل عام تعاني البلد من قصور كبير في هذا الجانب ومازال كود البناء فيما يخص المخاطر والزلازل مثلاً غائبا تماما وعندما تحصل كارثة يتم جمع التبرعات وعمل تعويضات عند وقوع الكارثة وبعدها، ومع ذلك يوجد استثمارات مثل تدعيم الطرق المعرضة للفيضانات وكذلك تدعيم بعض المزارع من انهيارات التربة او تهدف اكتاف الطرق . يوجد ايضا وبين فترة واخرى تدعيم او ازالة للكتل الصخرية التي يتوقع سقوطها على بعض القرى والارياف. الا ان التكاليف المالية والخسائر جراء الكوارث غير محددة المعالم حيث يمكن ان يكون عمل نثل تلك الاحتياطات امرا مطلوبا من قبل الهيئات المعنية حتى وان لم تكون مصحوبة بكارثة. كما ان التأخير وترحيل تنفيذ مثل تلك المشاريع يعيق من معرفة اجمالي التكاليف التي تتكبدها اليمن جراء الكوارث والمخاطر الطبيعية. ناهيك عن حدوث كوارث ومخاطر لم يتم معالجتها او التعويض عنها نظرا للقصور المالي .
كما يخلق النمو السكاني والهجرة الى المدن خصوصا العاصمة صنعاء منافسة شديدة على استخدامات الأراضي الامر الذي عادة يخلق توتراً وصراعات بين اصحاب المصالح المتعددة، حيث تعتبر هذه المشكلة من اكبر المشاكل البارزة في اليمن مما يخلق اهمال تطبيق المعايير اللازمة وتنفيذ الخدمات من قبل الدولة .
هنالك ايضاً عشوائية في بعض الأماكن في البناء ولا يتم التخطيط المسبق لبناء المساكن إلا بعد قيام الأهالي بالبناء بدون تراخيص وقبل إعداد المخططات اللازمة لذلك مما يفاقم من مشكلة عدم مراعاة خطر الكوارث مثل السيول والمنحدرات الجبلية.
بالنسبة لموضوع تقسيم الأراضي وأن يتم فيها مراعاة خطر الكوارث ، يقوم الأهالي بشراء الأراضي من مالكيها دون المراعاة في أماكنها وبأنها معرضة لكوارث السيول أم لا , وأيضاً الدولة لا تقوم بواجب منع شراء الأراضي في أماكن الخطر وعمل ارشادات تحذيرية في هذه الأماكن كل هذا أدى إلى وقوع بعض المنازل في مناطق خطر الكوارث.
لذلك تظل اليمن مقصرة في هذا الجانب بسبب العجز المالي ووجود أماكن كثيرة مأهولة بالسكان وتحتاج لمعالجات طارئة.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- عوائق مالية
- غياب التشريعات والسياسات والخطط والدراسات في هذا الجانب
- ويوصى
- بتوفير مخصصات مالية
- سن التشريعات والسياسات وفرض القانون.
- تمويل عمل دراسات بحثية في هذا الجانب،
- تنسيق جهود الإدارات المركزية والإدارات المحلية حول
- وضع وتنفيذ ومراقبة الخطط أو السياسات في هذا المجال

· عدم إنزال المخططات قبل أي بناء وعدم منع البناء في أماكن الخطر وهذا يتطلب قيام الدولة بمهامها كي توفر الحماية والأمن للمواطنين عن طريق منعهم من البناء في المناطق المعرضة للكوارث.
· عدم قيام الدولة بواجبها في عمل إرشادات تحذيرية في المناطق المعرضة للكوارث بعدم بناء المنازل فيها كونها معرضة للأنزلاقات الصخرية أو الأرضية أو كونها ممر للسيول المتجمعة ولا يصلح البناء فيها.

المؤشر الأساسي 5

إجراءات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث.

مستوى التقدم المحرز? 3

تم تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو كبيرة.

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل برامج التعافي بعد الكوارث تتضمن بشكل واضح ميزانية للحد من مخاطر الكوارث لضمان تعافي محصن ومستدام؟ نعم

٪ من تمويل التعافي وإعادة الإعمار مخصص للحد من مخاطر الكوارث	
تعزيز قدرات السلطات المحلية للحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة والتعافي	لا
إجراء تقييم للمخاطر في مرحلة ما قبل وبعد التعافي من الكوارث والتخطيط لإعادة الإعمار	لا
اتخاذ اجراءات لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في التعافي	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

تشكل لجان بعد الكوارث غير مختصة وبطريقة ارتجالية طارئة بحكم الظرف الذي انشئت من اجله لتقييم الاضرار وجمع التبرعات والتعويضات وغالبا ما تستمر هذه اللجان بعملها دون اشراك الجهات المعنية حول الية الاستفادة مستقبلا.وايضا ضعف الوعي باهمية الاستفادة من الدروس السابقة لمتخذي القرار حول الاستثمار بمجال الحد من مخاطر الكوارث.
ولكن يضل قرار انشاء صندوق اعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة بعد كارثة حضرموت 2008م الحالة تكاد تكون الوحيدة في الاتجاه الصحيح ولو انه يعاني اغلب الاوقات من نقص الموارد المالية لتنفيذ المهام المناطة به.
لا توجد ميزانية دائمة مخصصة للحد من الكوارث، إنما تخصص ميزانية وقتية تستقطع من الميزانية العاملة للدولة لمعالجة حالة طارئة، وتردف الدعم الداخلي والخارجي في حالة وجوده إضافة إلى ماهو معتمد لمثل هذه الأمور في مشاريع بعض الجهات وأغلب الظن أنها ميزانية تكون حال وقوع الحدث ومن الميزانية العامة للدولة.
عند حدوث أي كارثة مثل الانهيارات الصخرية أو السيول الكبيرة في أي منطقة وتتضرر هذه المنطقة يتم بعد ذلك مراعاة مبدأ التعافي وإعادة التأهيل ويتم اختيار أماكن أخرى للبناء فيها وتعويض المتضررين في مناطق أمنة وصالحة للعيش فيها ومثال على ذلك ما حدث في الانهيارات الصخرية في قرية الظفير بمحافظة صنعاء وكوارث السيول في محافظتي حضرموت والمهرة والتي تم إعادة بناء منازل للمواطنين في مناطق أكثر أمانا ويتم مراعاة تجنب الكوارث فيها مستقبلاً.
لذلك يفترض:

- تطوير وتنفيذ سياسات وطنية وخطط للإجراءات الطوارئ البيئية على المستوى الوطني والمحافظات و دمجها في سياسات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.
- توفير الموارد المالية اللازمة
- تأسيس آلية مناسبة لزيادة تعدد الموارد المالية واستدامتها لتمويل البرامج والمشروعات البيئية الوطنية والمحلية لتحقيق أهداف الخطة.
- مراجعة وتحديث الهياكل واللوائح التنظيمية وتقييم أداء وكفاءة البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع البيئة،
- إنشاء وحدات بيئية بالجهات المنفذة لمشاريع الدولة
- العمل على تنفيذ وتعجيل الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية لرفع الكفاءة النوعية والكمية
- تحسين الأداء الوظيفي وتأهيل والقدرات المؤسسية.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

التحديات التي تواجهها الحكومة عدم تحقيق إنجازات كبيرة نظراً لوجود قصور في الموارد والقدرات الناتجة عن الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر للدولة هذا من جهة وإهتمام الدولة بالمتطلبات الأساسية للبنية التحتية من جهة أخرى .

ضعف قدرات السلطات المحلية بغرض إعادة البناء والتعافي وإعادة التأهيل ويتم الاعتماد أيضاً على المساعدات الخارجية الأمر الذي يخلق نوع من عدم الثقة بين المجتمع والدولة.

لا يتم إتخاذ إجراءات كاملة لمعالجة قضايا النوع وإنما يتم التركيز على التعويض بالنسبة لخسائر المنازل وإعادة بنائها وأيضاً يتم التركيز على الغذاء والمياه ومحاولة إعادة الحياة إلى شكلها الطبيعي.

المؤشر الأساسي 6

وجود إجراءات لتقييم أثر مخاطر الكوارث للمشروعات التنموية الكبرى - وخاصة مشاريع البنية التحتية.

مستوى التقدم المحرز? 3

تم تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو كبيرة.

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل يتم تقييم آثار مخاطر الكوارث التي تم إنشاؤها بواسطة المشاريع التنموية الكبرى؟ نعم

هل التكلفة / الفوائد من مخاطر الكوارث تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتشغيل المشاريع التنموية الكبرى؟ نعم

آثار مخاطر الكوارث تؤخذ في الحسبان في تقييم الأثر البيئي	لا
من قبل السلطات الوطنية والمؤسسات والسلطات شبه الوطنية	لا
من قبل جهات التنمية الدولية الفعالة	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

يتم عمل دراسة لتقييم الأثر البيئي في تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية الكبرى وعند عمل هذه المشاريع الكبيرة يراعى فيها جانب إدراج تكلفة وجدوى الحد من مخاطر الكوارث كون هذه المشاريع مكلفة وتعمل لها الدراسات على كافة المستويات ، والذي يقوم بهذه الدراسة هي الدولة ممثلة بهيئة الاستثمار وأيضاً المستثمر يراعي عند عمل أي مشروع استثماري أو تنموي أن يتم تقييم آثار مخاطر الكوارث لهذا المشروع ، بالرغم من أن المشاريع في اليمن ليست كبيرة جداً بالقدر الذي تتسبب في إعدادها كوارث على المجتمع باستثناء الكوارث البيئية فيتم عمل تقييم أثر بيئي لكافة هذه المشاريع.
دراسة تقييم الأثر البيئي تتضمن آثار مخاطر الكوارث ويعتقد بانها لا تشمل كافة المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية ويبقى ادراج مثل هذا المكون متوقفا على الجهة المشرفة والمنفذة للمشروع.
توجد ميزانيات بسيطة مرصودة لدى جهات حكومية مثل الطرق والاشغال, الري والزراعة وذلك لتقييم ومعالجة اضرار الكوارث مثل اضرار السيول والفيضانات . وفي بعض الحالات يتم استحداث مثل تلك الميزانيات لمعالجة اضرار للاعوام السابقة والذي قد يستمر او ينقطع. وقد ربما يتم المناقلة لهذا البند للاستخدامة في مشاريع اخرى والذي قد يحصل اذا لم تكن هناك مخاطر مسجلة.
ويقترح في هذا المجال إتاحة الفرص للقطاع الخاص وتقديم الدعم الممكن وتحفيزهم على الاستثمار في المجال البيئي

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

لا توجد قوانين ولا تشريعات واضحة بهذا الجانب، لذا لابد من ضرورة إدراج القوانين والتشريعات الخاصة بتقييم هذه الآثار بصورة واضحة وملزمة كضرورة من ضرورات التنمية المستدامة كما يجب العمل على تنفيذها على أرض الواقع.
ويقترح أن تقوم الدولة أو السلطات الوطنية باتخاذ إجراءات منهجية لتضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في خطط التنمية المستدامة الوطنية في مجالات رئيسة مثل مكافحة الفقر - الإسكان - الماء النظافة الطاقة الصحة الزراعة البنية التحتية البيئة وذلك للتأكد من أن التنمية لن تسهم في صنع كوارث مستقبلية.
باعتبار موضوع تقييم مخاطر الكوارث في إعداد المشاريع موضوع جديد فلا يوجد لدينا متخصصين لعمل الدراسات في هذا الجانب وإنما يوجد لدينا متخصصين في إعداد تقييم أثر بيئي.
تقييم الأثر البيئي يراعي المشاكل البيئية والتلوث التي تسببها هذه المشاريع ولا تراعي ما تسببه من كوارث أخرى على المجتمع.

أولوية العمل 5

تعزيز التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة على جميع المستويات

المؤشر الأساسي 1

قدرات سياسة قوية والتقنية والمؤسسية والآليات اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث، مع انخفاض منظور من أخطار الكوارث في مكان ما

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك برامج وطنية أو سياسات للتأهب للكوارث، والتخطيط للطوارئ والاستجابة لها؟ لا

إدراج الحد من مخاطر الكوارث في هذه البرامج والسياسات	لا
الآليات المؤسسية القائمة لتعبئة الموارد على وجه السرعة عند وقوع كارثة، وذلك باستخدام المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم القطاع العام.	لا

هل توجد برامج أو سياسات وطنية لضمان سلامة المدارس والمنشآت الصحية في حالات الطوارئ ؟ لا

برامج وسياسات لسلامة المدارس والمستشفيات	لا
التدريب والتمارين الوهمية في المدارس والمستشفيات للاستعداد للطوارئ	لا

هل يتم توقع مخاطر الكوارث في المستقبل من خلال وضع السيناريوهات والانحياز التخطيط للتأهب؟ لا

وضع سيناريوهات المخاطر المحتملة مع الأخذ في الاعتبار توقعات تغير المناخ	لا
يتم تحديث خطط الإستعداد بانتظام بناء على سيناريوهات المخاطر المستقبلية	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

تتوافر قدرات محدودة جدا متناثرة بين كافة الجهات ذات العلاقة وايضا تتوافر بعض الاليات لدى الدفاع المدني ولكن تفتقر لميزانيات تشغيلية وضعف الخبرات والتحديث مع وجود خطة وطنية لمواجهة الكوارث لدى الدفاع المدني ولم يصدر بها قرارحتى اللحظة ويبقى التوجه موجود بدون ترتيب الولويات ويبقى السؤال من اين نبداء ؟وكيف؟
وايضا تتوفر بعض الآليات لدى الهيئة العامة للشئون البحرية لتنفيذ خطة مواجهة طوارئ تلوث البيئة البحرية بالنفط تشارك فيها جميع الجهات المعنية وفقاً لمسئولياتها واختصاصاتها الوطنية .

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- عدم توافر آليات وقدرات مؤسسية قوية لإدارة مخاطر الكوارث والحد من خطرها .
- عدم توافر خطط طوارئ على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات دورية لاختبار وتطوير خطط التعامل مع الكوارث .
- عدم توافر احتياطات نقدية و آليات للطوارئ لدعم إعادة التأهيل والتعامل مع الكوارث عند الحاجة .
- عدم توافر إجراءات لتبادل المعلومات خلال الكوارث والأحداث الخطرة ، وخلال عمليات المراجعة بعد الحادث .

كما نقترح أن يتم إنشاء هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء ممثلة بكافة الجهات ذات العلاقة وتحديد ميزانية لها ضمن الميزانية العامة للدولة.

المؤشر الأساسي 2

وجود خطط استعداد للطوارئ على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات منتظمة على إنذارات وهمية لاختبار وتطوير خطط التعامل مع الكوارث.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد خطط وإجراءات وموارد احترازية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ لا

يتم تطوير الخطط والبرامج ذات حساسيات بين النوع الاجتماعي	لا
إدارة المخاطر / خطط طارئة لاستمرار تقديم الخدمات الأساسية	لا
مركز للعمليات والاتصالات	لا
فرق البحث والإنقاذ	لا
مخزونات من إمدادات الإغاثة	لا
ملاجئ	لا
تأمين وجود المرافق الطبية	لا
إمدادات مخصصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الإغاثة والمأوى والمرافق الطبية للطوارئ	لا

التجارة شريك استباقي في التخطيط وتوفير الاستجابة	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

يتم ممارسة تمارين ربع سنوية كل ثلاثة أشهر تقوم الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بعمل تمارين دورية بالتنسيق والتعاون مع مراكز الإنذار المبكر للتسونامي التابعة للمحيط الهندي ومنظمة IOC-UN التابعة للأمم المتحدة ويتم تلقى التحذيرات الاختبارية وإعداد تقرير بذلك وإرساله إلى هذه المنظمة.
في عام 2007، وحدة إدارة الكوارث بهيئة الدفاع المدني وبدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوّرتْ مُسوّدة خطةِ إدارة الكوارث الوطنية تَضمَّنتْ دورَ وحدةِ إدارةِ الكوارث وأدوارَ الأعضاء الحكومية قبل ، أثناء وقوع الكارثة . وكانت الخطوة القادمة يَجِبُ أَنْ تُطوّرَ الخطةَ الوطَنية بَدعم من الUNDP إلى هيئة الدفَاعِ المدني لتَقْوِية قدرات الاستجابة الوطنيةِ ولكن اوقف المشروع برمتة .
مُسوّدةَ خطةِ الطوارئ البيئية طُوِّرتْ في 2006 مِن قِبل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بالدعمِ مِنْ الوحدة البيئية المشتركة مابَين OCHA UNEP ولم يحدث اي تقدم بحجة التداخل بالمهام مع خطة الدفاع المدني.
الخطة الوطنية لمواجهه كوارث التلوث النفطي في البيئة البحرية أعلنتْ في أبريل 2008، تحت إشرافِ هيئة الشؤونِ البحريةِ.
توجد خطط في بعض قطاعات الدولة المعنية بالكوارث الإنسانية مثل التسريبات النفطية والحرائق وغيرها، ويتم توسيعها لتشمل التعامل مع الكوارث الطبيعية حال الحدث من حيث المسؤوليات والإمكانيات لتلك الجهات، لذا يعد التقدم بسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط والسياسات.
وينبغي أن تستفيد خطط التعامل مع الكوارث وخطط إعادة التأهيل والبناء من الدروس المستفادة من التعامل مع الكوارث السابقة. كما يتعين أن يتم تضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في تصميم وتنفيذ نوعي للتخطيط.

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

- شحه الموارد المالية والقدرات والكفاءات الوطنية.
- عدم وجود ووضوح التشريعات في هذا الجانب وتفعيلها .
- تركيز الدولة على استكمال البنية التحتية والخدمات الأساسية .
- تداخل المسؤوليات وعدم تحديد الأدوار في ظل غياب جهة مسؤولة واحدة .
- غياب الدراسات والأبحاث في هذا الجانب .
- قصور الخبرات الوطنية .ويوصى بتبني سياسة واضحة لتلافي كل هذه التحديات باللقاءات والتشاورات والإخلاص للهدف، وتقديم مصلحة الوطن فوق مصلحة الذات.

المؤشر الأساسي 3

توافر احتياطيات مالية وآليات إحترازية للطوارئ لدعم الاستجابة والتعافي من الكوارث عند الحاجة.

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد ترتيبات مالية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ لا

صناديق وطنية للطوارئ والكوارث	لا
يعتبر الحد من المخاطر المستقبلية في استخدام أموال الكوارث	لا
تسهيلات التأمين وإعادة التأمين	لا
سندات الكوارث وغيرها من آليات سوق رأس المال	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

لا يوجـــد صندوق وطني للكوارث ويتم التعامل مع الكارثة عند وقوعها من خلال الاستقطاع من الميزانية الحكومية المركزية.
فمثلاً قانون الدفاع المدني يخصص 1 % من ميزانيته لكُلّ الجهات الحكومية لحالاتِ الطوارئ ، لكن ليس هناك آلية واضحة عن كيفية استخدام هذه المصادر ويبقى بدون تنفيذ او حتى النية لتنفيذه.
وَضعتْ الخطة الوطنية لمواجهه كارثة التلوث النفطي للبيئة البحرية آلية توزيع تكلفةَ تَطبيق هذه الخطةِ بين أصحابِ الحصص. ولم تفي اي جهة بالتزاماتها. ويتم مواجهة بعض حوادث التسرب النفطي بتعاون شركات النفط وشركات التأمين البحرية.
ومن المهم أن تقوم الحكومة بتخصيص الموارد لبرامج إعادة التأهيل السريعة بما يتضمن تقدير الخسائر والاحتياجات والقدرات الضرورية للقيام بإعادة البنية التحتية الأساسية ومصادر الرزق في أعقاب الكوارث لدعم قدرة المجتمعات على التحمل حتى تتم عمليات إعادة البناء على المدى البعيد، لكن اليمن لا تضع في الحسبان أي خطة للتحسب للكوارث، لذا يحدث تخبط كبير عندما تواجه مثل هذه المفاجآت، حيث تعجز عن صدها . ونعول كثيراً على الدعم الخارجي في مثل هذه الحالات .

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

التحديات التي واجهتها الدولة أو الحكومة الوطنية والمحلية هي وجود قصور في الموارد وتأهيل القدرات والكفاءات الوطنية.
وينصح بتخصيص ميزانية تستقطع كل عام من الميزانية العامة للدولة، وتبقى في حالة احتياط وتأهب لمواجهة الحالات الطارئة.

المؤشر الأساسي 4

الإجراءات المعمول بها لتبادل المعلومات ذات الصلة خلال أحداث الأخطار والكوارث، وإجراء مراجعة ما بعد الحدث

مستوى التقدم المحرز? 1

بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل تم اعتماد أسلوب وإجراءات متفق عليها لتقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات عند وقوع الكوارث؟ لا

وجود منهجيات وقدرات تقييم الأضرار والخسائر	لا
منهجيات تقييم الحاجة بعد الكوارث	لا
منهجيات تقييم الاحتياجات بعد الكوارث تشمل توجيهات بشأن الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي	لا
تحديد وتدريب الموارد البشرية	لا

برجاء وصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

يرجى وصف بعض الأسباب الرئيسية السياقية لترتيب البلد / تقييم لمستوى التقدم المحدد

يتم تقييم الاضرار والخسائر بجهود ذاتية من كل جهة مستقلة بدون وجود الية وطنية موحدة . عدا التوجيهات التي تتلقاها الحكومة من قيادة الحكومة للتعاون في مواجهة الكارثة وتقييمها ومعالجة اضرارها. هذه الطريق غير ممنهجة وتحصل في فترة زمنية محددة لغرض محدد.
فيما بعد يتم احيانا تبادل المعلومات بين الجهات المعنية أثناء حدوث كارثة أو حالة طارئة، لكنها تتم بمبادرات ذاتية من قبل القطاعات المعنية دون وضع خطط محكمة نظرا لغياب تحدي الأدوار والألتزامات التي يتوجب أن تقوم بها كل جهة، وهناك تداخل هذه الأدوار وتقاعسها.
ويجب أن تستفيد خطط التعامل مع الكوارث وخطط إعادة التأهيل والبناء من الدروس المستفادة من التعامل مع الكوارث السابقة، كما يتعين أن تستفيد من معرفة إجراءات الحد من الخطر حتى لا تتوه منها أسباب الخطر. كما يتم تضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في تصميم وتنفيذ نوعي للتخطيط والسياسة .

تقديم تفسيراً لبعض الأسباب الرئيسية في السياق لتقييم ترتيب في البلاد على المستوى المشار إليه. على وجه الخصوص، إبراز التحديات الرئيسية التي واجهتها البلد / السلطات الوطنية والوكالات الشريكة ، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها في المستقبل

يوجد قصور في الموارد والقدرات والخبرات؛ لذا يوصى بتدبير موارد سخية ودائمة للنهوض بإنشاء مراكز خاصة للإدارة الكوارث، وتدريب كادر مؤهل بالبحث العلمي والتخطيط. وكذلك تداخل المسئوليات وتبعثر المهام في اكثر من جهة والذي ينبغي ان يتم معالجته من خلال انشاء هيئة وطنية مستقلة تحتضن كافة الادارت المعنية.

أ.توجه شمولي للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث والتنمية.

مستوى الارتباط

هل توجد دراسات/ أو تقارير/ أو مراجع جغرافية حول الأخطار المتعددة للبلد؟: نعم

إذا وجدت فهل يتم تطبيقها في تخطيط/ وتوفير المعلومات للسياسات؟: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

توجـــد دراسات وخرائط لدى بعض الجهات كالمياه والبيئة والزراعة والمساحة الجيولوجية. الا انها لا يتم الاخذ بها عند التنفيذ على سبيل المثال توجد دراسات جيولوجية حول المخاطر الجيولوجية في البلد خصوصاً في الانزلاقات الأرضية، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التطبيق من حيث تنفيذ المعالجات والإجراءات الاحترازية اللازمة؛ لهذا يتوجب توجيه الاهتمام لها. وهناك مجالات تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز عليها خلال الأعوام المقبلة وكذلك تقدير الأنواع من الاستثمارات و الإستراتيجيات المطلوبة حتى تركز جهود الحد من خطر الكوارث وإعادة التأهيل على المحركات ذات الصلة، هي :

1. توجه للحد من خطر الكوارث والتنمية يجب أن يأخذ في الاعتبار الأخطار المتعددة .
2. تضمين عوامل الأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية في أنشطة الحد من خطر الكوارث وإعادة التوازن .
4. تحديد وتعزيز القدرات على الحد من الخطر وإعادة التوازن .
5. رعاية الشراكة على جميع المستويات مع القطاع غير الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية .
6. توفير الدعم المالي لتحديث منظومة الرصد والدراسات والإنذار المبكر للمخاطر الزلزالية والبركانية والفيضانات والسيول
7. دعم التأهيل الفني والتأهيل العالي التخصصي في فروع علم الزلازل والزلزالية الهندسية وإنتاج المعلومات وإدارة كوارث السيول والفيضانات .
8. دعم عمليات استحداث المواقع الإلكترونية والروابط المتخصصة ومواد النشر للمخاطر الزلزالية والبركانية والسيول والفيضانات .

وحسب هيئة الشئون البحرية أنه لا توجد دراسات شاملة أو مصور جغرافي حول الإخطار المتعددة في البلد، لكن هناك دراسات على مستوى محدود تتعلق بإخطار محددة تم تنفيذها من خلال الأعمال الفردية للباحثين في المؤسسات أو الهيئات البحثية أو من خلال بعض المشاريع التي تم تنفيذا في هذا الشأن .

ب.تبني وإدماج مؤسسي لمنظور النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها.

مستوى الارتباط

هل البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس متاحة ويتم تطبيقها في عملية صنع القرار لأنشطة الحد من المخاطر والتعافي؟: نعم

هل الإهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تمثل إحدى مدخلات المعلومات لصياغة المفاهيم ولتنفيذ السياسات والبرامج بطريقة هادفة ومناسبة؟: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

ان عملية تقييم الكوارث لا تخضع لتصنيف النوع الاجتماعي ونادرا ما يذكر احصائيات مصنفة باستثناء قاعدة البيانات الDESIVENTAR التي صنف فيها احصائيات الكوارث على هذا الاساس غالبا ولكن نحن نشدد هنا على ضرورة تحديثه بصورة مستمرة وتحليل البيانات
تعتمد اليمن في هذا الجانب على نتائج التعدادات السكانية العامة، بحصر الذكور والإناث من كلا الجنسين، وتتخذ هذه البيانات أساسا لها في بعض المشاريع التي يتم التخطيط لها ، واستفادت اليمن من ذلك في مواجهة ظاهرة عزوف الفتاة عن التعليم، ببناء مدارس تواجه متطلبات الفتاة، خاصة في مواقع التشتت السكاني، كما أسهمت هذه البيانات في تسليط الضوء على بعض المخاطر الإنسانية التي تعاني منها الفتاة في اليمن كالزواج المبكر، ومعدلات الإنجاب، وحالات الوفاة من الجنسين وغير ذلك، لكن لا توجد مؤسسات رسمية تهتم بذلك بصورة منظمة، وقد تقوم بعض القطاعات بعمل ذلك كالمستشفيات وغيرها. ويتطلب الأمر إنشاء مراكز متخصصة على جميع المستويات بعد تحديد المشكلات في فئات مختلفة حسب أنواعها..

ج.تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها.

مستوى الارتباط

هل الوكالات والمؤسسات والمكاتب المسؤولة على المستوى المحلي لديها القدرات على إنفاذ لوائح الحد من المخاطر: نعم

هل المؤسسات المحلية، ولجان القرى والمجتمعات المحلية والمتطوعين أو جمعيات الرعاية الحضرية المقيمين قد تلقوا تدريباً بصورة صحيحة بالاستجابة للمخاطر: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

نستطيع القول أن المكاتب والمؤسسات المسئولة على المستوى المحلي قادرة على تنفيذ هذه اللوائح اذا ماتم توفير المتطلبات وتأهيل الكوادر نوعاً ما.
وفي هذا الخصوص ينبغي التحديد والفصل في الاولويات والمسئوليات وسن التشريعات اللازمة في هذا الجانب .

بالنسبة للتدريب على المستوى المحلي للمجالس القروية او موظفي الدولة المعنيين, فأن اليمن تفتقر لهذا الجانب وعلى مستوى كافة شرائح المجتمع.
لذلك نرى أن يتم تجاوز هذا الجانب من خلال الأتي:
1- توجيه الاهتمام إلى تضافر الجهد الشخصي والمحلي والوطني إلى الاعتراف بمفهوم الحد من الكوارث تخطيطا وتنفيذا وتقويما.
2- الانطلاق من مفهوم الحد من الكوارث إلى مفهوم التعافي منها بالتعويضات وما يترتب عليها من أمور مادية وادارية.
3- تفعيل القوانيين والفصل في المسئوليات
4- توفير الدعم المالي
5- تطوير الرقابة والمحاسبة
6- اشراك القطاع الخاص
7- ادخال واشراك المجتمعات المحلية في كافة مشاريع الدولة بما فيها الكوارث والمخاطر
8- دعم تأسيس الجمعيات الاهلية والتطوعية.
9- جرد الامكانيات الوطنية المتاحة

د. إدماج مداخل العدالة الاجتماعية والأمن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.

مستوى الارتباط

هل البرامج تضع في إعتبارها المخاطر الإجتماعية والبيئية للفئات الأكثر قابلية للتضرر والمهمشين؟: نعم

هل معايير الحماية الاجتماعية / شبكات الأمان التي تحمي ضد مواطن الضعف المحددة ,الخاصة بهم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا قد تم تنفيذها على نحو كاف؟: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

من المؤسف بان المجتمعات الاكثر عرضة للكوارث هي ايضا الاكثر قابلية للتضرر بفعل الفقر على سبيل المثال المجتمعات الساحلية في اليمن كسكان الحديدة،عدن وغيرها، هم الاكثر فقرا لذا لابد من التركيز على المجتمعات الساحلية وتاهيلهم واعطائهم الاولوية بمستحقات الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة ومكافحة البطالة فاليمن لها شريط ساحلي يمتد على البحرين العربي والاحمر بطول 2500كم تقريبا. وكذلك الحال بالنسبة لسكان المرتفعات الذين غالبا ما يعانون من الانزلاقات الارضية والفيضانات.
استحداث مدارس كافية للأيتام والمعوزين وكبار السن (دار العجزة) والذين يعجزون عن تعليم أنفسهم وإيوائهم. وكذلك احتواء الفئات المهمشة وبما يسمى بالاخدام. (تسمية خاطئة)
من أهم المجالات التي تحتاج علاجا عاجلا، انجراف تربة المدرجات الريفية، بعد إهمال المدرجات وتركها عرضة لعوامل التعرية المختلفة ؛ لذلك على الجهات الرسمية توجيه اهتمام خاص لإعادة تأهيلها كون اغلب سكان اليمن هم سكان ارياف واعتمادهم الاساسي على الزراعة وعمل حواجز مائية وحصاد مياة الامطار ودورات بمجال التثقيف الزراعي.

هـ. تقوية المشاركة والشراكات مع الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني

والقطاع الخاص على جميع المستويات.

مستوى الارتباط

هل هناك وسائل ومصادر لنقل الخبرة المحلية والمجتمعية، أو المعارف التقليدية في الحد من مخاطر الكوارث؟: نعم

إذا كان الأمر كذلك، هل هي ضمن خطط وأنشطة متكاملة للحد من مخاطر الكوارث يتم تنفيذها بطريقة مجدية على المستويات المحلية والوطنية؟: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

لابد من الاخذ بالاعتبار بالخبرات المحلية والتطبيقات والوسائل التقليدية المتوارثة في المجتمع اليمني والتي بالتأكيد ستساهم في التخفيف والحد من الكوارث مثل تشجيع حصاد مياه الامطار التقليدي ومواجهة الجفاف وقلة الأمطار بتقليل عمر الحصاد او التغيير الى محاصيل تتكيف مع الاحتياجات المائية بحسب ماكان معمول بها سابقا.
كما يجب ان يتم عمل توثيق وتطوير لتلك الامكانيات التقليدية. علاوة على ضرورة تشجيع منظمات المجتمع المدني وذلك بالمساهمة بعمل حملات توعية واقتراح برامج شراكة كنموذج لتشجيع الاخرين وخصوصا الاعمال التطوعية وتوجيهها الى المناطق الاكثر ضعفا عبر خطة مشتركة المهام.
يجب التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص كونه شريك اساسي بالعملية التنموية ومكافحة البطالة التي ستعزز المقدرة المجتمعية.
يجب تخصيص ميزانيات بحثية لتحري القدرات والخبرات المحلية التقليدية.

و.دوافع التقدم المترتبة على السياق

مستوى الارتباط

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.

- بناء القدرات الوطنية .
- توفير الدعم المالي والفني.
- سن وتعديل وتفعيل التشريعات والقوانين .
- دعم نقطة الاتصال الوطنية لتصبح جهة مستقلة وذات سيادة تشمل كافة الجهات المعنية في جانب الحد من مخاطر

الكوارث

- نشر التوعية على كافة المستويات الرسمية والشعبية.
- عمل شبكة وطنية موحدة لنشر المعلومات والدراسات والابحاث.
- تقييم المخاطر وعمل المسوحات .
- جمع وتحديث المعلومات وتحليلها .
- تأهيل المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث .
- توفير الأجهزة والمعدات اللازمة .
- تنمية الموارد والقدرات المؤسسية.
- جذب الأنصار من القيادات ومتخذي القرار للحد من خطر الكوارث.
- مراعاة أنظمة السلامة أثناء إنشاء المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الهامة .
- بناء الإستراتيجيات السليمة لإعادة التأهيل أو تضمين آليات الحد من خطر الكوارث في الخطط الوطنية للتنمية.

التطلعات المستقبلية

مجال التطلع المستقبلي 1

الإدماج الأكثر فاعلية لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف أثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

التحديات الكلية

تواجه الجمهورية اليمنية تحديات كثيرة في كافة مجالات الدولة الإستراتيجية، بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي وتفشي الفقر والجهل والفساد الإداري والمالي، لذلك فلا يرتقي الحد من مخاطرالكوارث ضمن أولويات الحكومة على الأقل في المنظور القريب كون الحكومة تعاني من تحديات كبيرة في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني ولا يزال يواجه ضعف في استكمال البنية التحتية ومشاريع التنمية.

يمكن ان تقطع اليمن شوطا كبيرا في هذا الجانب اذا توفرت المساندة الدولية والدعم المستمر للانشطة الحالية والخطط المستقبلية مما سيعطي الحكومة اليمنية مقدرة على امكانية تحمل بعض الاعباء المترتبة على تنفيذ تلك البرامج ونلخص بعض التحيديات:

غياب الوعي الرسمي والشعبي .

- جزئية التشريعات والقوانين.
- تداخل المسؤوليات انعكاسا لقصور التشريعات والقوانين .
- شحه الموارد المالية المتاحة وشبه انعدامها على مستوى ميزانية الدولة .
- غياب الخبرات الوطنية و المحلية .
- إنعدام الإمكانيات الفنية والأجهزة الحديثة .
- ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة .
- غياب التعامل مع البرامج التطبيقية التقنية الحديثة في معالجة المشكلات .
- مفهوم الحد من الكوارث غير معرف ضمن الهيكل العام للدولة اوحتي في خططها السنوية اوالخطة الخمسية اوالبرنامج الاستثماري.
- غياب هيئة مستقلة معنية بقضايا الكوارث بشقيها الطبيعي والصناعي لتفادي تداخل الصلاحيات .
- عدم استكمال قدرة الحكومة للانتقال من المركزية إلى اللامركزية لتطبيق الحكم المحلي .
- عدم التركيز على الأهمية البالغة لسياسات الحد من خطر الكوارث للأولويات المحلية والوطنية الصاعدة وتقديم بيان حول الرؤية

المستقبلية يلخص التوجه المستقبلي الذي ستتبناه أهداف الحد من خطر الكوارث.

بيان التطلع المستقبلي

تتطلع اليمن إلى أداء واجباتها تجاه قضية الحد من مخاطر الكوارث محليا ووطنياً وإقليميا ودوليا وفقا لتوصيات" إطار عمل هيوجو ، فإن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث ، إذا تجاوزت تحدياتها، وتسعى إلى

إنشاء هيئة مستقلة معنية بشؤون الحد من الكوارث تمثل الجهات جميعا ، وتنفيذ خطط الحكومة ذات الصلة، إلا أن وضعها

الاقتصادي المتردي وعجزها عن تحمل أعباء مالية يقف في طريق إنشاء هذه الهيئة، ومع ذلك فهي مستمرة في هذا الدور حسب

قدراتها من خلال نقطة التواصل الوطنية وكافة الشركاء.
وأهم أولويات التطلعات المستقبلية اليمنية تجاوز العوائق المالية والفنية والتنسيقية والانطلاق إلى الاستعداد الوطني المحلي الحكومي
للكوارث والتعامل معها، بتطوير أجهزة إنذار مبكر ورفع الوعي العام بأضرار التغيرات المناخية وتوسيع رقعة المشاركة العامة وتوفير
الإمكانيات المالية والفنية وتأهيل القدرات وتطوير القوانين، واستمرار التعاون الدولي مع المنظمات الدولية الفاعلة والحكومات
الصديقة المانحة والإستفادة من خبراتها...
وتتطلع اليمن إلى تحديد التحديات العامة أمام تحقيق الأولويات المبينة أمام كل الأهداف الإستراتيجية، والتركيز على الأهمية البالغة
لسياسات الحد من خطر الكوارث للأولويات المحلية والوطنية والإقليمية الصاعدة وتقديم بيان حول الرؤية المستقبلية يلخص التوجه
المستقبلي الذي ستتبناه أهداف الحد من خطر الكوارث.
ومن اجل التصدي لمخاطر الكوارث والتغيرات المناخية تتطلع اليمن إلى:
- سن تشريعات تحد من انبعاث الغازات الدفيئة .
- إعادة التخطيط العمراني ومراعاة الشروط والمعايير الصحية والفنية للمساكن والمنشآت وتطبيق كود البناء .
- إقامة الحدائق والمتنزهات العامة والحواجز المائية / حصاد مياه الأمطار والمنشآت الصناعية البعيدة عن التجمعات السكانية.
- إطلاق حملات التشجير المنتظمة ورعاية الأشجار المقامة . ويأتي هذا بعد توفير مصادر متجددة للمياه التي تشكل المشكلة
الرئيسية .
- إعادة تدوير ومعالجة المياه العادمة ومياة المساجد والاستفادة منها في ري الحدائق والمتنزهات.

مجال التطلع المستقبلي 2

تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوي المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرة على مجابهة الكوارث.

التحديات الكلية

- نقص مستوى الوعي بمخاطر الكوارث لدى فئات المجتمع بصورة عامة وفئات الشباب والطلاب بصورة خاصة . وهذا يحتاج حملات توعية
صعوبة وأقناع صناع القرارات نتيجة اهتمامهم بالوقت الراهن بالوضع السياسي والامني والاقتصادي للبلد .
- ضعف البناء المؤسسي والقدرات الوطنية وانعدامها على المستوى المحلي
- انعدام التشريعات والقوانين الخاصة بالحد من خطر الكوارث .
- عدم توفرالتجهيزات والمستلزمات الخاصة بأنظمة الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر وعدم التركيز على المناطق المعرضة والقابلة للكوارث.
- انعدام اي توجه او تشجيع للمجتمع المحلي على المبادرات الذاتية من أجل التصدي لمخاطر الكوارث .

بيان التطلع المستقبلي

- رفع مستوى الوعي بمخاطر الكوارث لدى فئات المجتمع بصورة عامة وفئات الشباب والطلاب بصورة خاصة . وهذا يأتي بعد توعية وأقناع صناع القرار وهذا يتاتى بدعم من مكتب الامم المتحدة وتسيربعثات ومقابلات القيادات العليا.
- دعم البناء المؤسسي وبناء القدرات وتحقيق أعلى درجات الكفاءة، والأداء النوعي والكمي .
- تحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .
- بناء القدرات على كافة المستويات .
- استصدارالتشريعات والقوانين المنظمة لسير عمليات الحد من خطر الكوارث .
- توفير التجهيزات والمستلزمات الخاصة بأنظمة الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر والتبؤات المناخية . كما ينبغي التركيز على المناطق الأكثر عرضة للكوارث وأيضاً المناطق القابلة للتضرر .
- تشجيع المجتمع المحلي على المبادرات الذاتية في التصدي لمخاطر الكوارث .

يعني بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني التي تركز نشاطاتها في حالات الطوارئ والازمات والمجالات المرتبطة بها وتعزيز المؤسسات
والذليات والقدرات لبناء قدرة التحمل للأخطار.

مجال التطلع المستقبلي 3

التضمين المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

التحديات الكلية

- التدريب والتأهيل
- عمل المسوحات الميدانية
- عقد اللقاءات والتشاورات وورش العمل
- توفير المعدات والدعم المالي
- سن وتفعيل القوانيين وتحديد المهام
- رفع الوعي والمشاركة الشعبية
- ضرورة التضافر الدولي ووقوف الدول المانحة مع الشعوب الفقيرة والاكثر تضررا بغض النظر عن اهمال الحكومات.
- الارتقاء بالعمل الانساني في مجال الحد من الكوارث والمخاطر والاغاثة والاستجابة.
- توفير الاستشارات الدولية والخبرات الأجنبية لمساعدة الخبرات الوطنية بالشعوب الفقيرة.

بيان التطلع المستقبلي

تتطلع اليمن إلى أداء واجباتها تجاه قضية الحد من مخاطر الكوارث محليا ووطنياً وإقليميا ودوليا وفقا لتوصيات" إطار عمل هيوجو 2005-2015، فإن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث ،
كما تتطلع اليمن الى تجاوز تحدياتها للسعي إلى إنشاء هيئة مستقلة معنية بشؤون الحد من الكوارث تمثل الجهات جميعا وبالتالي تنفيذ خطط الحكومة ذات الصلة.
على الرغم من الاوضاع الاقتصادية للبلد الا اننا نتطلع الى الاستمرار في هذا الدور وبحسب القدرات المتاحة والمتوفرة لدى نقطة التواصل الوطنية وكافة الشركاء.

كما تتطلع اليمن الى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الداعمة والفاعلة وكذلك الحكومات الصديقة المانحة والإستفادة من أي امكانيات متاحة سواء في مجال التدريب او التخطيط او تمويل مشاريع وطنية.

تتطلع اليمن في الوقت الحاضر الى رفع وبناء قدرات المؤسسات الوطنية التي تركز نشاطاتها على مواجهة والتخفيف من حدة المخاطر والكوارث . كما تتمنى اليمن من توفر الدعم المالي للقيام بأجراء مسح وطني للامكانيات المتاحة في قياس وتسجيل بيانات الكوارث والمخاطر وكذلك المعدات التي يمكن ان تسهم في توفير معطيات ذات دلالات ومؤشرات حول مخاطر معينة.

- يجب أن يتم يتم تضمين مداخل الحد من المخاطر ضمن تنفيذ خطط الطوارئ وذلك بدعم الخطط الوطنية وتوفير الامكانيات المطلوبة
- لابد أن يتم الارتقاء باستراتيجيات الحد من الكوارث لتصبح ضمن الاولويات الحكومية لليمن
- تحديد التوجهات المفصلة للاستجابة والمعالجة والتعافي من المخاطر.
- تسخير الامكانيات المالية على المستوى المحلي وتشجيع اللامركزية
- عمل مسوحات سنوية وتحديد اهم المخاطر على مستوى كل محافظة
- توضيح المخاطر الصناعية التي قد تترافق وتفاقم من المخاطر الطبيعية.
- اشراك المجتمعات ورفع التوعية المحلية.
- التدريب الاستراتيجي والاقليمي والمحلي (الدولة, المحافظة, المدرسة)
- إدماج المفاهيم والأفكار الخاصة بالحد من المخاطر ضمن مناهج التعليم العام.
- تشجيع المبادرات على البحث العلمي والابتكار.
- تغيير السلوكيات الخاطئة وتفعيل دراسات تقييم الاثر البيئي والسلامة

الجهات المعنية

الإدارات / المنظمات التي ساهمت في هذا التقرير

المنظمة	نوع المنظمة	نقطة الاتصال
وزارة المياه والبيئة - الادارة العامة للطوارئ والكوارث الحكومات البيئية		ماجد الرفاعي مدير عام الطوارئ والكوارث البيئية
الادارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية- إدارة التقييم وإعادة التأهيل	الحكومات	محمد الارياني مدير إدارة التقييم وإعادة التأهيل
الإدارة العامة للموارد المائية	الحكومات	علي حمود الفلاحي نائب مدير عام الموارد المائية
المركز الوطني للرصد الزلزالي	الحكومات	م. جمال شعلان مدير المركز